المشهد الاجتماعي: «الديمقراطية» الإسرائيلية في تقاطع التخلي عن الرفاه الاجتماعيّ والفساد وحكم اليمين

نبيل الصالح

مدخل

سنعالج في هذا الفصل جانباً خاصاً ومهماً من المشهد الاجتماعي، يرتبط بتأثير التحولات الاجتماعية والسياسية، خاصةً التحول نحو النيوليبرالية وتصاعد فساد السلطة على النظرة للديمقراطية في إسرائيل.

تظهر الدراسات والتقارير المختلفة تزايداً مستمراً في تراجع الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة (فيما عدا الجيش)، مقابل مخاوف وقلق متزايد من تدهور ما يراه المواطنون اليهود المنظومة الديمقراطية المميزة لإسرائيل.

لا بد من التوضيح هنا أن أغلب السياسيين والأكاديميين والإعلاميين في إسرائيل يعتقدون أن دولتهم تتمتع بمنظومة حكم ديمقراطية وطيدة وراسخة، ولا يرون أن التشديد على يهودية الدولة يحمل تناقضاً أو يشكّل عائقاً أمام تحقيق الديمقراطيّة. كذلك لا يعتبرون أن تعامل الدولة مع المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل يعتبر مشكلة أمام الديمقراطية، وإن كان الوضع يتطلّب بعض التحسين، من وجهة نظرهم. كما لا ينظر هؤلاء إلى الاحتلال وقمع الفلسطينيين على أنه مشكلة داخلية للنظام في إسرائيل، بل يعتبرون ذلك مشكلة خارجية لا علاقة لها بالديمقراطيّة في إسرائيل نفسها. مشاكل الديمقراطية بالنسبة إلى هؤلاء إجرائية شكلية فحسب، فهم يتحدثون عن: تبديل الحكومات والوزراء في فترات متقاربة، وكثرة الأحزاب، وضعف الائتلافات، وابتزاز الأحزاب الصغيرة

للأحزاب الأكبر التي تحتاجها لتشكيل الائتلافات، والتعيينات السياسية غير الناجعة وما إلى ذلك. وهذه كلها مشاكل قابلة للحل.

في البداية، سوف نتطرّق إلى أبرز آثار السياسة النيوليبرالية والتخلي عن سياسة الرفاه كما تظهر في ثبات معطيات الفقر وتعمّق الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، ولهذا كله تأثير سلبي على السلوك السياسيّ الجماعيّ الذي يحدد طبيعة النظام الديمقراطي في إسرائيل وأي دولة في العالم. بعدها نتناول أهم مظاهر الفساد السلطوي في سنة ٢٠١٦، وبطلها هذه المرة نتنياهو نفسه وزوجته سارة، والفساد كما هو معلوم دليل على أزمة الثقافة السياسيّة وطبيعة النظام. بعد ذلك نتطرق إلى محاولات نتنياهو والمقربين منه إخضاع وسائل الإعلام في إسرائيل وإسكاتها، وبعدها نتناول الهجوم منقطع النظير من أوساط حاكمة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وهو أمر اعتبره القضاة والسياسيون الإسرائيليون أمراً في غاية الخطورة. وفي النهاية نحاول رؤية انعكاس هذه الظواهر الخطيرة على مؤشر الديمقراطية في إسرائيل، والذي نكشف من خلاله فعلاً عن تدهور مستوى الثقة بالمؤسسات المهمة التي تعرّضت لمحاولات النيل منها، ويعكس مميزات ثقافة سياسية لم تذوّت أبسط المبادئ الديمقراطية بمعناها الجوهريّ.

تظهر أبرز آثار السياسة النيوليبرالية والتخلي عن سياسة الرفاه في ثبات معطيات الفقر وتعمّق الفجوات الاقتصادية الاجتماعية.

النقاش الإسرائيلي حول حال «الديمقراطية» في ٢٠١٦

عيوب أم أزمة؟

يرى خبراء ومثقفون إسرائيليون أن الديمقراطية بمفهومها الإسرائيلي تعاني أزمة حقيقية، وأنها تتدهور تدهوراً حاداً. المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية الإسرائيلية – كما تظهر في تحليلات باحثين إسرائيليين – هي مشاكل بعضها بنيويّ له علاقة بطبيعة المؤسسات والبعض الآخر يتعلّق بالثقافة السياسية والسلوك المشتق من تلك الثقافة.

على صعيد النوع الأول من المشاكل، ثمّة أزمة تتفاقم في الأحزاب، فهي – في غالبها الأعظم – مفككة هشّة تفتقر للأيديولوجيا وتعاني من خلل في تنظيمها وإجراءاتها. ينعكس هذا الحال على أداء الكنيست التي تتشكّل من هذه الأحزاب، وعلى الحكومة التي تتشكل من داخل الكنيست، حسب طريقة الحكم البرلمانيّ المتبعة في إسرائيل. ولعل هذا ما يفسّر التدهور في مستوى ثقة الجمهور بالأحزاب والكنيست في جميع استطلاعات الرأي حول الموضوع، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل.

تبدو الكنيست من حيث أداؤها ومستوى أعضائها سلطة فاقدة للتأثير غير مقنعة للمواطنين، تتحكّم بها بعض الشخصيات القوية من الائتلاف.

يرى خبراء ومثقفون إسرائيليون أن الديمقراطية بمفهومها الإسرائيلي تعاني أزمة حقيقية، وأنها تتدهور تدهوراً حاداً.

من ناحية ثانية، نجد أن الأحزاب ذات التوجّهات اليمينية المتشـددة والأحزاب الدينيّة المتعصّبـة تبدي اهتماماً ضعيفـاً بالإجراءات الديمقراطيّة مقابل مـا يؤكد على اليهوديّة ويعززها.

أما الحكومة، فهي أداة في يد «زعيم قويّ» وحاشيته المقربة، تنعكس هذه الأمور على مستوى تنظيم الحياة العامّة وتسييرها من السلك البيروقراطيّ الذي يميل المتنفذون فيه إلى استغلال ضعف الرقابة من أجل سلوك فاسد يدر ربحاً ومكاسب، وهو ما سنتطرق إليه في الباب عن الفساد. وبطبيعة الحال، لا بدّ أن يتغلغل تأثير هذا الوضع من الأعلى إلى الأدنى، فيتغلغل إلى السـلطات المحلية المرتبطة بالحكم المركزي وسـلطاته القطرية، وصولاً إلى حلقات أبسط المستخدمين في المؤسسات العامة. وهو ما يحدث فعلاً.

تبدو الكنيست من حيث أداؤها ومستوى أعضائها سلطة فاقدة للتأثير غير مقنعة للمواطنين، تتحكّم بها بعض الشخصيات القوية من الائتلاف.

على صعيد الثقافة السياسية والسلوك المنبثق منها، يوجد تمييز ضد فئات مستضعفة واسعة من السكان مثل: اليهود الإثيوبيين، وذوي الأصول الروسية، والمتدينين الحريديين، والعمـال الأجانـب، واللاجئين، والعرب الفلسـطينيين المواطنين في إسـرائيل. في الوقت نفسه، هناك تفضيل لفئات صغيرة أخرى مثل: المستوطنين في الضفة الغربيّة، والمهاجرين الجدد من دول أوروبا وأميركا. والذين يحصلون على هبات وتسهيلات من الدولة. إضافة إلـى ذلـك نلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسـلطة» ذات الأثر الواسع على وضع السياسات في المجالات الحياتيّة كافة، سواء على المستوى القطري أو المحليّ. يساهم هذا في إبقاء الحال على ما هو عليه، بما يخدم مصالح أطراف المتلازمة، مـا يعنـي عـدم حدوث تغيير في أوضاع الفئـات التي تعاني من التمييـز والفقر، وتردي مسـتوى الحياة، وازدياد عمق الفجوات الاجتماعيـة الاقتصادية. تفقد هذه الفئات ثقتها بالمؤسسـات الحاكمـة من جهة، وبقدرتها على التأثير في كل مـا يتعلّق بحياتها من جهة أخرى، فتعزف عن المشـاركة السياسـيّة؛ ما يعود بالفائدة على الفئات المتنفذة. تسـاهم «متلازمـة المال والسـلطة»– التـي يكثر الحديث عنها في إسـرائيل، وفي أميركا في عهد ترامب، وفي العديد من الدول – على نحو أساسيّ في تفشي الفساد السلطويّ كأسلوب عمـل وحياة، وهو ما يحدث في إسـرائيل فعلاً، وسـوف نبيّن ذلك فـي الأبواب الآتية من هـذا الفصل. نلاحظ، أيضاً، في السياسـة الإسـرائيلية انغلاق الـوزارات الحكومية عن الجمهور وتباعدها، لا سيّما مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية والأمن؛ ما يضعف رقابة الجمهور على عمل السياسيين ويعرقل إجراءات الشفافية الضروريّة للحكم السليم (وضع السياسة وتنفيذها من السياسيين والسلك الوظيفي). كما يضعف انعدام الشفافية ونهج عدم الاكتراث بالمواقف الناقدة إجراءات الخضوع لمؤسسات الرقابة على اختلافها، ويفقد المواطنين، وحتى المهتمين من بينهم، الأمل بإحداث تغييرات في الأمور المتعلقة بحياتهم.

نلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسلطة» ذات الأثـر الـواسـع عـلـى وضـع السياسات في المجالات الحياتيّة كافة.

هذا بدوره، إضافة إلى عوامل أخرى ذكرت أعلاه، يساهم في تفشي الفساد في مجالات الحياة كافة وعلى مختلف مستويات السلطة، دون قدرة مؤسسات القانون والقضاء على منعه والقضاء عليه.

يساهم الهجوم على مؤسسات القضاء في إسرائيل، كما سنرى في الأبواب الآتية، في إضعافها لأسباب سياسية تتعلّق بتوجهات أحزاب اليمين في الأساس، ولكنه يخدم من حيث لم يكن متوقعاً الفشل في مواجهة الفساد. هذه الصفات كلها تكشف عن أزمة الديمقراطية الإسرائيلية وفشلها. هناك، أيضاً، بعض مميزات الأزمة في الثقافة والسلوك السياسيّين لفئات واسعة من المواطنين تتراوح بين عدم تقبّل الرأي المخالف وانعدام التسامح وبين العنصرية وممارسة العنف الجسديّ، كما سنرى في نتائج مؤشر الديمقراطيّة في هذا الفصل. يضاف إلى ذلك الميل العام إلى الاستخفاف بضرورة احترام القانون وصيانته، علاوة على مظاهر العنف المستشري في إسرائيل، والفساد الذي تسلّق هرم السلطة حتى وصل إلى القمة في أكثر من حالة.

أرسى نتنياهو أسس سياسته النيوليبرالية التي تسيّر الاقتصاد الإسرائيليّ الآن، خلال عمله وزيراً للماليّة في حكومة أريئيل شارون الثانية في سنة ٢٠٠٣.

تتجلى أزمة «الديمقراطية»، كما يتناولها الخطاب العام في إسرائيل، في نتائج اتباع السياسة النيوليبراليّة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلي عن سياسة الرفاه الاجتماعيّ، والآثار المترتبة على ذلك، مثل تفشّي الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية.

كان نتنياهو قد أرسى أسس سياسته النيوليبرالية التي تسيِّر الاقتصاد الإسرائيليّ الآن، خلال عمله وزيراً للماليّة في حكومة أريئيل شارون الثانية في سنة ٢٠٠٣. أدّت السياسة المذكورة، قبل نتنياهو وفي عهده، على نحو أبرز، إلى تعميق الفجوات بين الشرائح المختلفة وارتفاع كبير في الأسعار وتكاليف المعيشة عامة؛ ما أدى إلى انتشار الفقر، مع ما يرافق ذلك من ضائقات مختلفة يعاني منها أصحاب الدخل المحدود الذين باتوا يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل في المعيشة وإيجارات الشقق وخصخصة مجالات الحياة كافة.

نلاحظ أن هذه السيرورة المتواصلة التي تميّز السلوك السياسي الجماعيّ في إسرائيل تترافق عادة مع ميل فئات واسعة من الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل إلى تفضيل فكرة «الزعيم الأوحد»، الذي يظهر بصورة القوي الملتزم الذي لا يتوقف عن تمجيد القوة العسكرية مقابل الخطر الداهم من الخارج، كما هو حال نتنياهو وهاجس إيران والفلسطينيين.

وعليــه، تفاقم آثار السياســة النيوليبرالية في إســرائيل، التي ســوف نرصد انعكاس أبرزهــا في أوضاع الفقر والفجــوات الاجتماعية والاقتصادية، من أزمة الديمقراطية في إسرائيل أيضاً.

لم يطرأ تغيير جدي على نسبة الفقر العامة في إسرائيل في السنة الأخيرة.

مواصلة التخلّي عن سياسة الرفاه في إسرائيل

ثبات في ظاهرة الفقر والتفاوت الاقتصاديّ الاجتماعيّ

يتضح من تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية الأخير الذي صدر في نهاية ٢٠١٦ أنّ إسرائيل [١] ما زالت تحتل موقع الصدارة على سلم الفقر والفجوات الاجتماعية، بين دول الـ (OECD)، ولم يطرأ تغيير جدي على نسبة الفقر العامة في إسرائيل في السنة الأخيرة، وهي تساوي ٢١,٧٪ (وكانت قد وصلت إلى ٢٢٪). على الرغم من هذا التغيير الضئيل نحو الأدنى، فإن التقرير المذكور يدل على أنّ نسبة الفقر بــين العائــلات ارتفعت خلال العام ٢٠١٥، إلــى ١٩,١٪ بعد أن كانت ١٨,٨٪ في الســنة التي ســبقت، وقد وصل خط الفقر في الســنة الأخيرة إلى ٣,١٥٨ شيكلاً للفرد في الشهر.[٢]

يبلغ عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل، حسب التقرير، نحو ١،٧١٢،٩٠٠ شخص، من بينهم ٧٦٤،٢٠٠ من الأولاد، ويبلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٦٠،٨٠٠ عائلة. ويبيّن التقرير أنّ ارتفاعاً كبيراً طرأ على نســبة الفقر في الفئة العمرية التي كانت تتميّز عادة بنســبة فقر منخفضة نســبياً مقارنة مع غيرها، وهي فئة العمرية التي تقع بين ٤٦ ســنة وجيل التقاعد، فقد ارتفعت نســبة الفقر في أوســاط هذه الفئة من ٢,١٢٪ إلى ٣,١٤٪.

زاد كذلــك مقدار عمق الفقر في الســنة الأخيرة، أي أنّ الفقــراء زادوا فقراً وازدادت الفجوة بين معدل دخل العائلة الفقيرة وبين خط الفقر من ٣٤,٦٪ في ٢٠١٤ إلى ٣٥,٧٪ في ٢٠١٥.

وفي ما يتعلّق بالفئات الســكانية التي تشــكل مصدر ظاهرة الفقر في إســرائيل، أي العــرب واليهــود المتزمتين دينيــاً (الحريديم)، فقــد اختلف اتجاه التغييــر في أوضاعهم الاقتصادية في الســنة الأخيرة، إذ طرأ ارتفاع في نســبة الفقر بين العرب من ٥٢,٦٪ فــي ٢٠١٤ إلــى ٥٣,٣٪ فــي ٢٠١٥، في حين طرأ انخفاض جدي على نســبة الفقر بين المتزمتــين دينيــاً (الحريديم) مــن ٥٤,٣٪ في ٢٠١٤ إلى ٤٨,٧٪ فــي ٢٠١٥. ويبدو أن سبب هذا الانخفاض في نسبة الفقر بين الحريديم لا يقتصر على المخصصات الحكوميّة الشــهرية التــي ارتفعت بقدر ضئيل في الســنة الأخيرة، وإنما يعــود لارتفاع الدخل من

طرأ ارتفاع في نسبة الفقر بين العرب من ٥٢,٦٪ في ٢٠١٤ إلى ٥٣,٣٪ في ٢٠١٥.

العمل، إذ يلاحظ ارتفاع في نسبة مشاركة الحريديم في سوق العمل، بعد عقود كانت فيها نسبتهم بين القوى العاملة منخفضة.[٣]

ترتبط نسب الفقر، سواء أكان ذلك في إسرائيل أم في غيرها من الدول، ارتباطاً وثيقاً بإنفاق الدولة على مجال الرفاه، والذي يقاس بنسبته من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدّر الإنفاق الحكومي على مجال الرفاه في إسرائيل بنسبة ١٦,٩٪، في حين يصل معدل هذه النسبة في دول (OECD) إلى ٢١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الفقر بين الأفراد انخفاض نسبة البطالة وانخراط مجموعات سكانيّة كانت غائبة عن سوق العمل في الماضي في هذه السوق، لا سيما النساء العربيات واليهود المتدينين المتزمتين. من جهتها، اعتبرت مؤسسة التأمين الوطني أنّ هذه التغييرات إيجابية جداً في مجال محاربة الفقر.

يتحدث التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل عن صورة أكثر صعوبة من تلك التي يصفها تقرير مؤسسة التأمين الوطني.

أما ازدياد حدة الفقر التي يشعر بها الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، فينبع من أمرين: الأول، أنّ مستوى الحياة عامةً قد ارتفع في الفترة الأخيرة، أكثر بكثير من الارتفاع الذي طرأ على المخصصات. والثاني، يرجع للمستوى المتدني لمخصصات الحياة، لا سيما تلك التي يتقاضاها الأشخاص في جيل العمل.

من ناحية أخرى، يتحدث التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل عن صورة أكثر صعوبة من تلك التي يصفها تقرير مؤسسة التأمين الوطني. وينبع الفرق في المعطيات بين التقريرين من الاختلاف بينهما في تعريف الفقر وحساب نسبة الفقراء. والتقرير البديل هو تقرير سنوي تصدره جمعية (لتيت) التي تعمل على تقديم الدعم للمحتاجين، ويعتمد التقرير التوجُّه المطلق الذي يُعرِّف العائلة بأنها فقيرة عندما لا يكون في مقدورها شراء سلة منتجات أساسية تحتاجها كشرط أساسي لتحافظ على وجودها اليومي، ويقيس الإمكانية المتاحة للفرد في أن يعيش حياة كريمة ذات مستوى أساسي بسيط فقط، بصرف النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.[٤]

ويحاول تقرير الفقر البديل الكشف عن المعاناة اليومية للفقراء التي تختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ تقارير الفقر في إسرائيل. ويورد التقرير رؤية وتحليلاً سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل، ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي؛[٥] ما يجعله متميزاً قياساً بتقارير أخرى.

٦٢٪ من الأهل الذين يتلقون الدعم اضطروا إلى التنازل عن أدوية وعلاجات طبية مختلفة لأولادهم.

وحسب التقرير البديل لسنة ٢٠١٥، يعيش في إسرائيل نحو ٢٦٢٤٠٠٠ شخص تحت خط الفقر (٣١,٩٪) – من بينهم ١،٦٣٦٠٠٠ بالغ (٣٠,٢٪)، و٩٩٨٠٠٠ ولد (٣٥,٢٪).[٦]

ومـن بـين المعطيات التي أوردها التقرير البديل، في مجالات الحياة العديدة، يظهر أن ٦٢٪ من الأهل الذين يتلقون الدعم اضطروا إلى التنازل عن أدوية وعلاجات طبية مختلفة لأولادهـم، إمـا علـى نحو دائم (١٢٪) أو أحياناً (٥٠٪). كمـا أظهر أن ٢٧٪ من الأولاد الذين يتلقون الدعم صرحوا بأنهم شعروا بالجوع خلال السنة الأخيرة. ١٤٪ قالوا إنهم اضطـروا إلـى مجابهة وضع لـم يأكلوا فيه خلال يوم كامل، لأنهم لـم يتمكنوا من توفير شيء يأكلونه. فيما خاض ١٤٪ من الأولاد الفقراء، خلال السنة الأخيرة، تجربة التسوُّل أو البحث عن الطعام في حاويات القمامة، أو سرقة الطعام.

وأفاد ٩٦٪ من المسـنين الذين يتلقون الدعم بأنّ مخصصات الشـيخوخة لا تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسـية، ومن العيش بكرامة. وأوضح ٩٠٪ من المسـنين الذين يتلقون الدعم أنهم غير قادرين على الالتزام بالدفع مقابل خدمات صحية يحتاجونها في البيت.

وفـي مجال السـكن، قـال ٥٨٪ من متلقي الدعـم إنهم خاضوا، في السـنة الأخيرة، تجربة الحجز على شـققهم ومطالبتهم بإخلائها جراء صعوبات مالية. وأشـار ٥٤٪ إلى أنهم اضطروا إلى خوض تجربة قطع الماء أو التيار الكهربائي عن مكان سكناهم؛ لأنهم لم يتمكنوا من دفع الرسوم المستحقة.

٩٠٪ من متلقي الدعم عانوا خلال السـنة الأخـيـرة مـن نـقـص في الطعام، أو من عدم تنوُّع غذائهم.

وفـي مجـال التعليم: ظهـر أن ٨٠٪ من متلقي الدعم يفتقدون إلى شـهادات البجروت (وهي شـهادة موازية لشـهادة التوجيهي) مقارنة مع ٣٣٪ من السكان عامة. وأن ٤١٪ لم يكملوا تعليمهم الثانوي (مقارنة بـ ١٠٪ من السـكان)، وفقط ٤٪ من متلقي العون هم ذوو تعليم عال (كليات وجامعات) مقارنة بنسبة ٣٢٪ في المجتمع كله.

وقـال ٦٦٪ مـن الفقـراء إنّ الأسـباب التي تمنع تحسـين مسـتوى ثقافتهم هي في الأسـاس ارتفاع رسـوم التعليم ورعاية الأولاد. وأضـاف ٧٣٪ إنّ هذه العوائق تحوّل ذلك إلى أمر مستحيل.

أما في مجال الصحة، فقال ٨٩٪ من الذين يتلقون الدعم إنهم تنازلوا في هذه السـنة عن شراء أدوية يحتاجونها. و٤٠٪ تنازلوا عن ذلك بشكلٍ متواصل وثابت، و٤٩٪ تنازلوا عن شراء الأدوية أحياناً، وذلك بسبب الضائقة الاقتصادية (مقارنة بـ٢١٪ من المجتمع كله.

وظهـر أن ٦٥٪ مـن متلقي العون يمتلكـون تأميناً صحياً أساسـياً من أحد صناديق المرضـى مقارنة بـ ١٧٪ فقط من الجمهور عامة. وأن ٨٠٪ منهم غير قادرين على اقتناء تأمـين صحي مكمِّل على حسـابهم الخاص (وتدل هذه النسـبة علـى ارتفاع قدره ١٤٪ مقارنة بالنسبة نفسها في العام الماضي).

فـي مجـال الأمن الغذائي، اتضح من معطيات التقرير أن ٩٠٪ من متلقي الدعم عانوا خـلال السـنة الأخيرة مـن نقص في الطعام، أو من عدم تنـوُّع غذائهم. و٥٥٪ عانوا من

هـذه المشـكلة في أحيـان متقاربة أو طوال الوقت، مقارنة بنسـبة ١١,٦٪ عانوا من هذه المشكلة في أوساط السكان عامة.

اضطر ٥٩٪ من متلقي الدعم إلى تقليص وجباتهم اليومية أو حتى التخلي عن بعضها، خلال السنة الأخيرة، بسبب النقص في النقود لشراء المواد اللازمة. ٣٩٪ يقولون إنّ هذا حدث في كل شهر تقريباً.

وقال ٧٨٪ من مديري الجمعيات الداعمة: إنه خلال سنة ٢٠١٥، طرأ ارتفاع في طلب المحتاجين إلى الطعام. استعان ٥٧٪ على الأقل من متلقي العون، عدة مرات على الأقل، في كل شهر، بالجمعيات التي تزود المحتاجين بالطعام.

وأظهر التقرير أن ١٨٪ من متلقي العون خططوا للانتحار أو لإلحاق الأذى بأنفسـهم بسـبب وضعهم الاقتصادي. وتزيد هذه النسبة بمقدار ٢٨,٤٪ عنها في السنة الماضية (كانت ١٤٪).

وأفاد ٣٩٪ من متلقي العون بأن أوضاعهم الاقتصادية ساءت مقارنة بالسنة الماضية – ارتفاع بقيمة ضعفين مقارنة بالسنة الماضية حيثُ كانت النسبة ١٩,٦٪.

وأفاد ٥٩٪ من متلقي العون بأنهم لم يعيشوا في دائرة الفقر في الصغر، ما يدل على أنّ وضعهم في تدهور مع تقدمهم في السـن؛ ٤١٪ كانوا يحسـبون على الطبقة الوسطى قبل التدهور إلى الفقر.

١٨٪ من متلقي العون خططوا للانتحار أو لإلحاق الأذى بأنفسهم بسبب وضعهم الاقتصادي.

اعتبر ٦٢,٥٪ من الجمهور العام في إسـرائيل أن قضية الفقر والفجوات الاجتماعية هي القضية الملحة الأولى التي يجب العمل على حلها، و٤٩٪ يرون أن مشكلة الأمن تحتل المكان الأول من حيثُ الخطورة وضرورة المواجهة، و٣٠,٥٪ اعتبروا أنّ المشـكلة الأكثر إلحاحاً هي الاستقطاب والعنف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي.

رأى ٧٠٪ من الجمهور أنّ الحكومة هي الجهة المسؤولة عن تقليص ظاهرة الفقر، ولكن ٦٧٪ اعتبـروا أنّ معالجـة مشـكلة الفقر مدرجة في مكان منخفـض جداً أو غير موجودة نهائياً على سلم الأولويات الوطني في إسرائيل.

فشل في سد الفجوات الاقتصادية الاجتماعيّة في إسرائيل

الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعيّ

يشـكّل التفاوت مشـكلة اقتصادية واجتماعية تتطلب مواجهة شـاملة وتكافل الجهود السياسـية والاقتصادية للعمل على صعيد المسـببات الأساسـية للمشكلة، إذ إنه من غير المجدي أن تحاول الجهات المختصة حل المشـكلة بإجراءات شـكلية على صعيد الأعراض مثل زيادة المخصصات بمبالغ قليلة أو إجراء تخفيض على الأسعار وما إلى ذلك.

هناك إجماع على أن الأمر يحتاج إلى خلق أماكن عمل وزيادة حقيقيّة في الأجور على

نحو يمكّن من العيش الكريم، وفي الوقت نفسه العمل على تحسين التعليم وتطويره في المجتمع ككل، ولا سيّما لمحدودي الدخل.

بدل القيام بخطوات من هذا النوع، تبذل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، عبر منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، وهو ما يتطلب في المقابل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية التي تقدّم لمجمل السكان ومن ضمنهم الفقراء. هذه الخطوات التي تعزّز مجموعة صغيرة نسبياً من الأغنياء وتزيد ثروتهم الطائلة تبقي أعداداً هائلة من الناس خارج دوائر المستفيدين من النمو الاقتصادي، يتقاضون رواتب متدنية، ويعانون من البطالة والفقر.

تبذل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، عبر منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، مقابل تقليص الإنفاق العام على حساب الفقراء.

إضافة إلى ذلك، تشهد السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في الهيئات الرسميّة المنوط بها توفير خدمات التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن والرفاه والأمن الاجتماعي. يعود هذا التراجع إلى تقليص الإنفاق العام من ناحية، وإلى تغلغل رأس المال الخاص إلى المجالات الاجتماعية المختلفة للتمتّع بخدمات طبيّة خاصّة للمقتدرين، وبتعليم مدرسيّ رفيع المستوى وتعليم جامعيّ بات صعب المنال. هذا في حين يضطر غالبية الإسرائيليين إلى الاكتفاء بالخدمات الرسميّة المتوافرة متدنية المستوى.

تحتل إسرائيل اليوم الموقع الثالث على سلم تدريج الفجوات في الأجور من بين الدول الأعضاء في منظمة (OECD)، حيثُ «تتفوق» عليها في هذا المضمار الولايات المتحدة والمكسيك فقط. كذلك تحتل إسرائيل المكان الرابع بين دول المنظمة على سلم التدريج من حيث الفجوات بين دخل النساء والرجال، حيث يزيد دخل الرجال في إسرائيل على دخل النساء بنسبة ٢٢٪، علماً أن معدل الفروق في دول المنظمة هو ١٥٪. ويسبق إسرائيل في التدريج كل من اليابان وأستونيا وكوريا الجنوبية. أما الفرق الأقل بين دخل الجنسين فموجود في نيوزيلندا وهو يعادل ٦٪.

تشكل هذه الفجوات في الأجور مصدراً أساسياً للفجوات في باقي مجالات الحياة مثل التعليم والصحة وما إلى ذلك، ولكن هناك عوامل أخرى مهمة تطرقنا إليها أعلاه مثل تآكل مستوى إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعيّة المختلفة وتراجع سياسات الرفاه. وبعبارة أخرى، فإن السياسة النيوليبرالية الشرسة التي تنعكس في تقييد جباية الضرائب المباشرة بحجة تشجيع الاستثمار من ناحية، ودفع مخصصات دعم أقل هي سبب فقدان القدرة على مجابهة التفاوت.[٧] يعتقد بعض المحللين ومن بينهم الباحثان الاقتصاديان كورنفيلد ودنيئيلي أنّ الدولة مذنبة بالكامل في هذا الشأن، وأن السياسة النيوليبرالية التي تنتهجها الحكومة هي التي حوّلت إسرائيل إلى إحدى حاملات الأرقام القياسية في الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتفاوت.[٨]

تحتل إسرائيل اليوم الموقع الثالث على سلم تدريج الفجوات في الأجور من بين الدول الأعضاء في منظمة (OECD)

لا تنعكس الفجوات الاقتصادية على الوضع الاقتصادي المباشِر فحسب، وإنما يمكن ملاحظة آثارها السلبية على مجالات الحياة اليومية كافة، مثل جودة العلاجات الطبية التي يحصل عليها الفرد، والتحصيل الدراسي للأولاد والطلاب في مراحل التدريس كافة حتى الجامعي وغير ذلك. يقود عدم الاهتمام بسد هذه الفجوات بالضرورة إلى مناخ من التفكك الاجتماعي وزيادة التصدعات، ناهيك عن أنه قد يدفع البعض إلى الهجرة بحثاً عن ظروف اقتصادية أفضل.

الفجوات في الدخل

على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الدخل في إسرائيل في السنوات الأخيرة نتيجة لنجاحات بعض النقابات المهنية في تحسين شروط عمل أصحاب مهن معينة، فإنّ الفجوات في الأجور في إسرائيل هائلة، فمثلاً دخل الأسرة من العشر الأدنى على السلم العشري للدخل، التي يعيلها أجير هو ٤٦٤٤ شيكلاً شهرياً، في حين يصل هذا الدخل إلى ٥٨٢٩٣ شيكلاً في العشر الأعلى.

على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الدخل في إسرائيل في السنوات الأخيرة نتيجة لنجاحات بعض النقابات المهنية، فإنّ الفجوات في الأجور هائلة.

يمكن أن نلاحظ من الجدول الآتي أنّ العشرين الأعلى، ٩ و١٠ يستحوذان على نحو ٤٣,٩٪ من مدخول جميع الأسر، في حين تتقاسم الأعشار الثمانية الباقية (من العشر ١ حتى العشر ٨)، ما تبقى. ومن المفهوم طبعاً أنّ هناك فروقاً جديّةً داخل كل عشر من الأعشار العليا، بينما من الطبيعي أن تنعدم الفروق في الأعشار الدنيا أو أن تكون معتدلة إلى حد كبير.

الدخل الكلي للأسرة التي يعيلها أجير/ة، ٢٠١٥ (بالشيكل)[٤]

العشر	الدخل بالشيكل	نسبة كل عشر من مجمل الدخل
١	٤٦٤٤	٪٢,٢
٢	٧٦٦٠	٪٣,٦
٣	١٠٢٥٩	٪٤,٨
٤	١٢٨٢٥	٪٦,١
٥	١٥٣٢٦	٪٧,٢
٦	١٨٥١٥	٪٨,٧
٧	٢٢٢٠٦	٪١٠,٥
٨	٢٧٢٩٠	٪١٢,٩
٩	٣٤٧١٦	٪١٦,٤
١٠	٥٨٢٩٣	٪٢٧,٥

في سياق هذه الفجوات الكبيرة في الأجور، يعتقد الخبراء أنّه دون تبني سياسة اجتماعيّة لائقة ومناسبة وزيادة الضرائب المفروضة على الشركات، لا سيما الكبيرة منها، ورفع الأسعار من الناحية الثانية، فإنّ ثمار النمو الاقتصادي – الذي يرتفع سنوياً أو يحافظ على نسبة جيدة في إسرائيل – ستجيَّر لفائدة الأغنياء ولن تترجم إلى ارتفاعات جديّة في الأجور وسد الفجوات الاجتماعية، ولعلّ أبرز الأمثلة على فجوات الأجور بين الأجيرين من الأعشار العليا والأجيرين الفقراء أو القريبين من دوائر الفقر، هو أجر مديري الشركات الكبيرة التي يتاجر بها في البورصة، وأجورهم معلنة، حسب ما يفرضه القانون، في حين ليس هناك ما يلزم بنشر أجور الشركات التي لا تباع أسهمها في البورصة، وليس من المستبعد أن تكون هناك أجور مرتفعة جداً يتقاضاها أصحاب هذه الشركات أو مديروها: وقد تبيّن من فحص الرواتب والهبات والإضافات الشهرية التي يتقاضاها مديرو الشركات المائة الأكبر في إسرائيل، وهي التي تكوّن «مؤشر تل أبيب ١٠٠»، في البورصة، أنّ فروق الدخل بين المديرين وبين باقي الأجيرين في إسرائيل تزداد سنوياً، فالأجر الشهري الذي يحصل عليه أحد المديرين العامين لإحدى هذه الشركات يساوي ٤٤ ضعف معدل الدخل الشهري في إسرائيل في السنة الماضية (٩٥٩٢ شيكلاً)، ويساوي ٩١ ضعف الأجر الأدنى في إسرائيل المحدّد في القانون في هذه السنة (٤٦٥٠ شيكلاً).

تحتل إسرائيل موقعاً متقدماً بين الدول التي تتميّز بنسبة الأجيرين الذين يتلقون أجراً منخفضاً مقارنة بمعدل الأجور في الدولة، من بين جميع دول منظمة (DECD). ويقصد هنا بالأجر المنخفض الأجر الذي لا يزيد على ثلثي متوسط الأجور.[١٠]

أما الفروق في الأجور بين الرجال والنساء فهي ثابتة، في سنة ٢٠١٥، كان الأجر الشهري للنساء يعادل ٦٨,٣٪ من الأجر الشهري للرجال، أما الأجر مقابل ساعة عمل، فأجر ساعة العمل للنساء يساوي ٨٤,٩٪ من مثيله للرجال، وهو ثابت منذ سنين طويلة.

يعتقد الخبراء في هذا الشأن أنّ الفجوة في الأجر الشهري تعود إلى سببين: الأول، أن الكثير من النساء يعملن في وظائف جزئية أو مؤقتة أو موسمية (في ٢٠١٥ كانت نسبة النساء اللواتي عملن في وظائف جزئية ٣٦,٢٪، في حين وصلت هذه النسبة بين الرجال إلى ١٨,٤٪).

نسبة أجر النساء الشهري وللساعة الواحدة من أجر الرجال، في السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥.

السنة	النسبة من الأجر الشهري للرجال	النسبة من أجر ساعة العمل للرجال
٢٠٠٥	٪٦٣,٢	٪٨٣,٣
٢٠٠٦	٪٦٣,٤	٪٨٢,٧
٢٠٠٧	٪٦٤,٢	٪٨٤,٠
٢٠٠٨	٪٦٣,١	٪٨٢,٧
٢٠٠٩	٪٦٥,٩	٪٨٣,٧
٢٠١٠	٪٦٥,٧	٪٨٣,٢
٢٠١١	٪٦٦,٢	٪٨٣,٧
٢٠١٢	٪٦٧,٤	٪٨٥,٢
٢٠١٣	٪٦٨,١	٪٨٥,٦
٢٠١٤	٪٦٦,٩	٪٨٣,٧
٢٠١٥	٪٦٨,٣	٪٨٤,٩

يتبيّن من الإحصائيات الواردة في تقرير «أدفا» أن هناك فروقاً في الأجور على خلفية الانتماء الطائفي (انتماء المنبت).

يتبـيّن مـن الإحصائيات الواردة في تقرير «أدفـا»[١١] – وهي تعتمد على إصدارات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل – أن هناك فروقاً في الأجور على خلفية الانتماء الطائفي (انتماء المنبت) في إسـرائيل، بين اليهود الغربيين (الأشـكناز)، والشرقيين، والمهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً ومن أثيوبيا، والعرب الفلسطينيين المواطنين فـي إسـرائيل، وهي فروق جدية وواضحة، فمثلاً، فـي ٢٠١٥، كانت أجور الأجيرين اليهود الأثيوبيين (سـواء ولدوا في إسـرائيل أو خارجها) الأكثر انخفاضاً في سوق العمـل، ولـم تتعد ٥٠٪ من معـدل دخل جميـع الأجيرين في إسـرائيل. كذلك الأمر بالنسبة للأجيرين العرب الذين عادل دخلهم الشهري ٢/٣ من معدل الدخل الشهري لجميع الأجيرين. الأجر الشـهري لليهود الأشـكناز زاد بنحو ٣١٪ على معدل الدخل الشـهري لمجمل الأجيرين، أما الشرقيون فزادت أجورهم على معدل الدخل الشهري للأجيرين بنحو ١٤٪، في حين عادل الدخل الشهري للأجيرين من أصل روسي معدل مجمل الأجيرين في إسرائيل.

معدل الدخل الشهري من عمل الأجيرين، ٢٠١٥ [١٢]

	الأجيرون المجموع	مواليد إسرائيل لأب مولود في أوروبا أو أميركا	مواليد إسرائيل لأب مولود في آسيا	مواليد إسرائيل لأب مولود في الاتحاد السوفياتي	العرب الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل	الأثيوبيون من مواليد إسرائيل والخارج
الراتب بالشيكل الجديد	٩٥٠٣	١٢٤٣٨	١٠٧٨٧	٩٥٦٦	٥٩٣٩	٥٢٩٥
مؤشر أجر مجمل الأجيرين = ١٠٠	١٠٠	١٣١	١١٤	١٠١	٦٢	٥٦

تنعكس الفروق الاجتماعية في مجال التعليم، فقد وجد تقرير «أدفا» في سنة ٢٠١٥ أن ٢٩,٣٪ فقط من بين الطلاب والطالبات الذين بلغوا (١٧ سنة)، في سنة ٢٠٠٧، بدؤوا دراستهم في إحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

وعند المقارنة بين ما وفرته للتقاعد أسرة من الخمس الأدنى وبين ما وفرته أسرة من الخمس الأعلى، نجد أنّ الثانية تمكنت من أن تخصص لفترة الشيخوخة، أي لصندوق التقاعد ١٤ ضعف ما تمكنت من توفيره الأولى للتقاعد (١٣١٦ شيكلاً مقابل ٩٤ شيكلاً). هذا يعني أنّ الفروق وغياب المساواة ملازمة حتى للحياة في الشيخوخة.

تنعكس الفروق الاجتماعية في مجال التعليم، فقد وجد تقرير «أدفا» في سنة ٢٠١٥ أن ٢٩,٣٪ فقط من بين الطلاب والطالبات الذين بلغوا (١٧ سنة)، في سنة ٢٠٠٧، بدؤوا دراستهم في إحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل. ووجد أيضاً أنّ ٨١,٨٪ من هؤلاء فقط أنهى الصف الثاني عشر في المسار العلمي النظري الذي يؤدي في نهايته إلى التقدم لامتحانات «البجروت» (المعادلة لامتحانات التوجيهي)، ولهذا تأثير طبعاً على مواصلة التعليم العالي بعد ذلك. حصل ٤٦,٣٪ من هذه الشريحة التي نتحدث عنها على شهادة البجروت المرجوة. وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت الذين استطاعوا تقديم طلبات انتساب لمؤسسات التعليم العالي ٤٠,٣٪ من الشريحة المذكورة. وكما في مجال الأجور، كذلك الأمر في مجال التعليم العالي، حيثُ تساوي نسبة اليهود الذين يصلون إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل ضعفي النسبة بين العرب. مع ذلك علينا أن نذكر أنّ الكثير من الشبان والشابات الفلسطينيين درسوا في دول أخرى مثل جامعات الضفة الغربية والأردن ودول الغرب.

ينعكس المستوى المتدني للإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية طبعاً على مجال الصحة؛ ما يزيد من أعباء تأمين الخدمات الصحيّة التي تتحملها العائلات بشكل فردي.

ينعكس المستوى المتدني للإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية طبعاً على مجال الصحة والتراجع المتواصل في سلة الصحة؛ ما يزيد من أعباء تأمين الخدمات الصحيّة التي تتحملها العائلات بشكل فردي، عندما يكون بمقدورها ذلك. ويتضح من حساب دخل

صناديق المرضى وشركات التأمين من التأمينات الصحيّة – التي تتحملها العائلات بشكل فردي، عندما يكون بمقدورها ذلك. ومن حساب دخل صناديق المرضى وشركات التأمين من التأمينات الصحيّة المكمّلة التي تدفعها العائلات بشكل منفرد لتأمين مستوى معقول من الخدمات الصحيّة – أن هذا الدخل قد ارتفع بصورة هائلة في السنوات الأخيرة، لأسباب أهمها تراجع الخدمات التي تؤمنها وتكفلها الدولة.[١٣]

لهذا الانتقال – من وضع تكفل فيه الدولة الخدمات الصحيّة على نحو متساوٍ لعموم المواطنين إلى وضع تكون فيه كل عائلة أو فرد مسؤولاً عن توفير الخدمات التي يستطيع أن يضمنها لنفسه، – تبعات سلبية لا تختلف عما يجري في جميع المجالات الأخرى، تنعكس في نقل واقع التفاوت الصارخ إلى جميع المجالات بما في ذلك المجالات الضرورية ليس فقط لجودة الحياة، وإنما لمجرد العيش، كما في مجال الصحة؛ لأنّ قدرة الأسر على شراء التأمينات الصحيّة المكملة تختلف بشكل كبير. ومن الواضح أنّ العائلات ذات الدخل المرتفع تستطيع أن تشتري الكثير من التأمينات الصحيّة وتؤمن لنفسها مستوى من الخدمات يعجز الفقير عن أن يحلم بها.

في السنة الماضية مثلاً وصل إنفاق أسرة من العشر الأعلى على سلم الأعشار للوضع الاقتصادي والاجتماعي على التأمينات الصحيّة الخاصة إلى ٣٠٠ شيكل شهرياً، إضافة إلى ٢٩٦ شيكلاً أنفقت شهرياً على التأمين الصحي الإضافي التابع لصناديق المرضى. أي أنّ مجموع ما أنفقته أسرة من العشر الأعلى وصل إلى نحو ٥٩٦ شيكلاً. هذا في حين كان ما أنفقته عائلة من العشر الثاني على الخدمات الصحيّة الإضافية ٢١ شيكلاً تأمينات خاصة، و١٢٤ تأمينات مكملة من صندوق المرضى. يعني ذلك أنّ مجموع ما أنفقته هذه العائلة على التأمينات الصحيّة المكمّلة هو ١٤٥ شيكلاً في الشهر، أي ٢٤٪، مما تنفقه العائلة من العشر الأعلى. وهنا علينا أن نوضح أن الحديث عن معدلات الإنفاق يخفي وراءه بعض الحقائق الصعبة، لا سيما في الأعشار المتدنية، فكثير من الأسر في هذه الأعشار لا تشتري تأمينات مكملة، إطلاقًا، وتكتفي بالخدمات الصحية الأساسية الآخذة في التراجع على نحو متواصل.

غياب المساواة في مجال الخدمات الصحيّة يترك أثراً سلبياً، ربما أكثر من غيره من المجالات، على مستوى ثقة المواطنين بالمؤسسات الصحية في الدولة، بسبب حيوية هذا المجال لكل فرد في المجتمع. أصحاب التأمينات الصحية يحصلون على خدمات أفضل بكثير مما يحصل عليها من لا يملك تأمينات صحيّة كثيرة وثمينة، كما يحصل على أفضلية جدية في الأدوار، حيثُ يكون بإمكانه أن يصل إلى

الخدمات الطبية المكلفة مثل العمليات الجراحية والعلاجات غالية الثمن أسرع بكثير من غيره من المواطنين.

كذلك يؤدي الأمر إلى أنّ الكثير من الأطباء الماهرين والقدامى يتركون المستشفيات نهائياً أو في ساعات بعد الظهر، لكي يعملوا في مراكز طبية خاصة تجري عمليات خاصة تندرج تحت التأمينات المكملة الخاصة. وهذا بدوره يصعّب الوضع في المستشفيات ويزيد الفترة الزمنية التي ينتظرها المريض قبل أن يأتي دوره لإجراء عملية جراحية من أي نوع كان، أو للتشاور مع طبيب ماهر مختص في مجال ما.

يترك غياب المساواة في مجال الخدمات الصحيّة أثراً سلبياً، ربما أكثر من غيره من المجالات، على مستوى ثقة المواطنين بالمؤسسات الصحية.

ومن أبرز المؤشرات التي تعكس الفروق في مستوى الحياة، في إسرائيل وفي جميع المجتمعات، وهي تعكس الفجوات في مستوى الصحة: وفيات الأطفال ومعدل سنوات الحياة. في سنة ٢٠١٤، كان معدل وفيات الأطفال في إسرائيل، (٣,١)، وهي تحتل الموقع ١٥ بين دول (OECD) في هذا المجال. وقد انخفض هذا المعدل تباعاً وبصورة ملحوظة مقارنة بما كان عليه قبل عقود، ولكن مع ذلك ما زالت النسبة بين العرب في إسرائيل أكثر من ضعفي ما هي عليه بين اليهود (٦,٤)، كذلك هناك فروق جديّة بين معدل سنوات الحياة بين اليهود والعرب، ففي سنة ٢٠١٥ كان معدل سنوات الحياة للرجال عند اليهود ٨٠,٩ سنة مقابل ٧٦,٩ سنة لدى العرب، والنساء ٨٤,٥ سنة لليهود و٨١,١ سنة لدى العرب.

الفساد وتأثيره على تصوّر الديمقراطية لدى الإسرائيليين

مقابل تغول السياسات النيوليبرالية وانعكاساتها التي فصلناها أعلاه، تحتل إسرائيل المكان ٣٢ على مؤشر الفساد العالمي للعام ٢٠١٥، الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدوليّة، وهو يشمل تقييم ١٦٧ دولة من جميع أنحاء العالم. ويعكس هذا المؤشر آراء خبراء مختصين في المجال حول إساءة استعمال القوة والصلاحية لأهداف الربح الشخصي في الحياة العامة في كل دولة.[١٤] وعلى الرغم من أن هذا التدريج لا يبدو كارثياً قياساً إلى الحالة في الكثير من دول العالم، فإنّ نتيجة فحص انطباع السكان في إسرائيل حول مسألة الفساد، حسب مؤشر الديمقراطية السنوي في إسرائيل، خرج بنتائج أخرى، فالانطباع والرأي السائدان في أوساط الجمهور في إسرائيل يجمعان على أنّ القيادة الإسرائيلية أقرب إلى السلوك الفاسد أكثر من قربها إلى سلوك يتسم بنظافة اليد. أضِف إلى ذلك أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الجمهور وافقوا على الادعاء القائل إنه من أجل تحقيق أي غرض أو هدف في إسرائيل أو دفع أي أمر قدماً، عليك الاعتماد، في الأساس، على «الواسطة» أو على العلاقات الشخصيّة مع أصحاب المناصب والقدرة على التأثير.

مقابل تغول السياسات النيوليبرالية وانعكاساتها، تحتل إسرائيل المكان ٣٢ على مؤشر الفساد العالمي للعام ٢٠١٥، الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدوليّة، وهو يشمل تقييم ١٦٧ دولة.

الفساد السلطوي في ٢٠١٦

قضايا فساد بطلها رئيس الوزراء نتنياهو

لم تكن سـنة ٢٠١٦ مختلفة عن سـابقاتها فيما يتعلّق بتفشـي الفسـاد في السلطات المحليّة[١٥] ودوائر السـلطة المختلفة،[١٦] وسـنكتفي في هذا التقرير باستعراض الظاهرة من خلال قضايا شـبهات الفساد السـلطوي التي تحوم حول رئيس الحكومة نتنياهو، والتي يبـدو أنها سـتجره إلى أروقة المحاكـم قريباً، ومن المرجّح أن تقصّـر هذه القضايا فترة ولاية الحكومة الحالية.

وقبل البدء بالتطرق إلى قضايا الفسـاد الرئيسـة التي ترتبط بنتنياهو وزوجته في ٢٠١٦، لا بـد من الإشـارة إلى أن هذه القضايا تندرج ضمن نهج سـلوكي قـديم لنتنياهو، ولم تأت من فراغ. فلم يبدأ الحديث عن السـلوك غير اللائق وغير القانوني، لنتنياهو وزوجته سـارة، في قضايا تتعلق بترف الحياة على حساب دافع الضرائب أو تلقي هدايا شخصية (أو حتى مكاسـب سياسـية له ولحزبه) في سـنة ٢٠١٦، فقد بدأت هذه السـلوكيات عند نتنياهو منذ ولايته الأولى كرئيس حكومة (١٩٩٦–١٩٩٩)، ففي سـنة ١٩٩٧ انكشـفت قضية بار أون – حيـرون (الخليل) الشـهيرة حيث قام نتنياهو في حينـه بتعيين المحامي روني بار أون المقرّب من شـخصيات ليكودية مقابل تأييد حزب شـاس لاتفاقية الخليل، التي أُبرمت في حينه بين حكومة نتنياهو والسـلطة الفلسـطينية.[١٧] أوصت الشـرطة في حينه بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بتهمة الغش والإخلال بالثقة، إلا أنه لم يُدَن في هذه القضية. وفي سنة ١٩٩٩ كشف النقاب عن قضية فساد من نوع آخر، فقد اتهم نتنياهو وزوجته بإجراء تصليحات في بيتهما الخاص على حسـاب خزينة الدولة، كما اتهما بتقديم وتلقي الرشـوة والغش وعرقلة مجرى التحقيـق بعـد ذلك.[١٨] في حينه أوصـت النيابة بتقديم لوائح اتهام ضـد جميع الضالعين في القضيـة بتهمة تلقي الرشـوة وحتى اتهام زوجة نتنياهو بالسـرقة. علـى الرغم من ذلك كله، قرّر المستشار القضائي الحكومي في ذلك الوقت أليكيم روبنشطاين إغلاق هذا الملف بسبب نقص في الأدلة. في ٢٠١١ تكشـفت فضيحة «بيبي تورز»، وهي تتحدث عن تمويل مُضاعف لسـفر وزير المالية نتنياهو وأبناء عائلته إلى الخارج. رأى مراقب الدولة يوسـف شـبيرا أنّ هناك شـكاً في قيام نتنياهو بارتكاب مخالفات جنائية خطيرة، إذ سـمح بأن يقوم أصحاب رؤوس أموال من الخارج بدفع تكاليف سـفره كوزير، في حين أنّ الدولة دفعت كل المسـتحق مـن خزينـة الدولة.[١٩] وهذا يعني تلقي أموال لحسـابه الخاص. في هـذه المرة، أيضاً، لم يتم التحقيق مع نتنياهو في هذه القضية، وأعلن المستشـار القضائي للحكومة، في حينه، يهودا فاينشطاين عن إغلاق الملف دون تقديم لوائح اتهام، ولكن مراقب الدولة الحالي عاد في سنة

٢٠١٦ وحقّق في القضية من جديد، وأعلن أن هناك شكاً بارتكاب مخالفات جنائية في هذا الأمر.[٢٠] وادعى نتنياهو بدوره أن تلك التهم والشكوك وكل ما سبقها وتلاها كانت تهدف إلى إسقاط حكم الليكود. وفي حينه رفع نتنياهو دعوى إلى المحكمة ضد القناة العاشرة للتلفزيون والصحافي البارز ربيب دروكر، الذي ما زال يتابع عن كثب مظاهر السلوك الفاسد من طرف نتنياهو وزوجته.[٢١]

تداولت وسائل الإعلام، في سنة ٢٠١٥، قضية أخرى، حيثُ كان هناك ما يثبت أنّ نتنياهو وزوجته نقلا أثاث الحديقة من البيت الرسمي لرئيس الحكومة، إلى بيتهما الخاص، وبالتالي استوليا على أملاك تمّ شراؤها على حساب دافعي الضرائب، وهو أمرٌ يمنعه القانون. في هذه القضية أوصت المحكمة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة رئيس الوزراء، وما زال ملف الاتهام ضدها مفتوحاً على الرغم من مرور وقتٍ طويل على بداية القضية. وهناك، أيضاً، قضية الكهربائي الذي قررت عائلة نتنياهو تشغيله بشروط استثنائية على حساب خزينة الدولة، بما لا يتوافق مع الأنظمة القانونية الملزمة. وفي هذه القضية، أيضاً، أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة نتنياهو بتهمة الغش والإخلال بالثقة. كما وجد مراقب الدولة أنّ هناك شكاً في ارتكاب مخالفات جنائية واضحة، في هذه القضية. وما زال ملف التحقيق مع سارة نتنياهو مفتوحاً «حتى الآن» دون اتخاذ قرار بشأنه. وهناك قضية أخرى تكشّفت في ٢٠١٥، حيثُ كان هناك شك في أنّ عائلة نتنياهو كانت تقيم الاحتفالات الخاصة، التي كانت تشمل الكثير من المأكولات والعاملين وغيرها، على حساب البيت الرسمي لرئيس الحكومة. ولم تكتفِ زوجة نتنياهو بذلك، وإنما كانت تقدم تقارير كاذبة عن عدد المشاركين في هذه الاحتفالات التي تجري في البيت الخاص لنتنياهو في قيسارية، وذلك للحصول على أموال لجيبها الخاص. وقد كشف عن هذه المعلومات، المدير السابق لبيت رئيس الحكومة، وفي هذه المرة أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة نتنياهو. وهكذا كان في قضية المعالجة المرافقة لوالد سارة نتنياهو، التي كانت تدفع لها سارة نتنياهو أجرها على حساب خزينة الدولة.[٢٢] ومن القضايا التي تمّ كشف النقاب عنها في ٢٠١٦، قضية «أرنو ممران»، المليونير الفرنسي الذي أدين بتهمة التورط في قضية نصب كبيرة جداً أطلقت عليها الصحافة الفرنسية «أكبر قضية نصب في القرن».[٢٣] قام هذا بتمويل رحلات وإجازات خاصة لنتنياهو وعائلته، كما تبرع لنتنياهو بمبلغ ١٧٠ ألف يورو، خلافاً للقانون. رداً على هذه التهم قال نتنياهو: إنّ ذلك تم فعلاً، ولكن عندما كان هو شخصاً عادياً في سنة ٢٠٠١، ولم يشغل في حينه أي منصب سياسي.

قضية الفساد الأولى لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ١٠٠٠

أطلق اسم ملف ١٠٠٠ على القضية التي يشك بتورط نتنياهو فيها، وهي تندرج تحت تهمة إساءة استعمال الصلاحية والإخلال بالثقة. وتتلخص القضية في مطالبة نتنياهو وزوجته بعض أرباب الأموال في إسرائيل بتزويدهما بمنتجات استهلاكية باهظة الثمن مثل السيجار والمشروبات الروحية وغيرها بمبالغ تصل إلى نحو ٦٥٠–٧٠٠ ألف شيكل، وفقاً لتقديرات الشرطة.[٢٤]

أطلق اسم ملف ١٠٠٠ على القضية التي يشك بتورط نتنياهو فيها، وهي تندرج تحت تهمة إساءة استعمال الصلاحية والإخلال بالثقة.

أذن أبيحاي مندلبليط المستشار القضائي للحكومة، بصفته مسؤولاً عن النيابة العامة في إسرائيل، للشرطة بالتحقيق مع نتنياهو وكل من له ضلع في هذه القضية. لم يحدث ذلك منذ أن بدأت الشكوك تحوم حول رئيس الوزراء وزوجته وتورطهما في هذه القضية، وإنما بعد أن مارست وسائل الإعلام في إسرائيل ضغطاً. وقد جرى فعلاً تحقيق جديّ وحثيث، حتى أنه يفهم من تصريحات القائد العام للشرطة والمستشار القضائي أيضاً، أنّ هناك تقدماً جدياً في جمع أدلة مهمة سوف تلعب دوراً أساسياً في اتخاذ قرار بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو أم لا.[٢٥]

تثبت الأدلة المتوافرة في هذا الصدد، حسب وسائل الإعلام، أنّ نتنياهو لم يكن متلقياً للهدايا الثمينة من أصدقائه الأثرياء فقط، وإنما كان له أحياناً دور مباشر وفاعل في تحديد أنواعها.

وتثبت الأدلة المتوافرة في هذا الصدد، حسب وسائل الإعلام، أنّ نتنياهو لم يكن متلقياً للهدايا الثمينة من أصدقائه الأثرياء فقط، وإنما كان له أحياناً دور مباشر وفاعل في تحديد أنواعها، فقد كان ينتقيها بدقة، ويطلب تزويده بالمزيد منها عندما تنفد. وتشير وسائل الإعلام إلى أنّ هذه القضية تشبه إحدى قضايا الرشوة التي تورّط فيها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت الذي يقضي الآن فترة سجنه بعد إدانته بالفساد والرشوة.[٢٦]

لم يحاول نتنياهو إخفاء حقيقة تلقي الهدايا من أرباب المال المقربين منه، وبعضهم أصدقاؤه المقربون، ولكنه حاول توظيف حقيقة كون هؤلاء الأشخاص الأثرياء أصدقاء له في تحديد خطة الدفاع التي سار حسبها خلال التحقيق وجعلها أساس الدفاع عن نفسه في وسائل الإعلام، ويدعي نتنياهو، في هذه الخصوص، أنه ليس هناك قانون يمنع تلقي الهدايا من الأصدقاء. مقابل هذا الادعاء الذي أوصى به المستشارون القانونيون الخاصون لنتنياهو، يعتقد محللون صحافيون وخبراء قانونيون آخرون أنه ادعاء ضعيف وواه لأن الأصدقاء يسلكون على قاعدة النديّة أي يتبادلون الهدايا، فلا يكون اتجاهها أحادياً دائماً، كما كان في حالة نتنياهو، فهو لم يمنح الهدايا في المقابل للأغنياء الذين زودوه بالسيجار الثمين وزجاجات الشمبانيا.

لم يحاول نتنياهو إخفاء حقيقة تلقي الهدايا من أرباب المال المقربين منه، ولكنه حاول توظيف حقيقة كون هؤلاء الأشخاص الأثرياء أصدقاء له.

وتفيد وسائل الإعلام أيضاً، في موضوع جلسات التحقيق مع نتنياهو، أنه لا يعلم ما إذا كانت زوجته هي التي تتوجّه إلى أصدقائهما بطلبات تزويدهما بالمنتجات المذكورة، التي كانت تطلق عليها أسماء تمويهية في المحادثات بين الأطراف المعنية خشية انكشاف الأمر- («عَليم») أي أوراق الشجر) تعني السيجار الكوبي الفاخر الذي كان يستهلكه نتنياهو، و «فَروديم» (أي وردي اللون، يعني زجاجات الشمبانيا).[٢٧] وليس من المستبعد أن يكون استعمال تسميات سرية لهذه المنتجات دليلاً على إدراك الأطراف المتعلقة أن الأمر الذي يدور بينها محظور من الناحية القانونية. ومن المعروف أن استعمال لغة سرية أو تعابير تمويه مختلفة أمر شائع الاستعمال في الجريمة المنظمة عامة وفي جرائم الفساد السلطوي، كما كان، على سبيل المثال لا الحصر، في قضية الفساد الكبيرة التي تورط فيها وزراء ومسؤولون من حزب «يسرائيل بيتينو» في السنة الماضية.[٢٨]

تتضمن قضية الفساد «ملف ١٠٠٠» إضافة إلى الهدايا الثمينة المذكورة قيام الثري ميلتشن باقتناء حليّ لزوجة نتنياهو بآلاف الدولارات، بناءً على طلبها ثم بناءً على طلب نتنياهو نفسه.[٢٩] وقد أدلى ميلتشن بهذه المعلومات وقدّم الفواتير التي تثبت هذه الحقائق، أثناء التحقيق الذي خضع له بشأن هذه القضية.[٣٠]

تتضمن قضية الفساد «ملف ١٠٠٠» إضافة إلى الهدايا الثمينة المذكورة قيام الثري ميلتشن باقتناء حليّ لزوجة نتنياهو بآلاف الدولارات، بناءً على طلبها ثم بناءً على طلب نتنياهو نفسه.

قضية الفساد الثانية لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ٢٠٠٠

كشف في نهاية سنة ٢٠١٦ عن قضية فساد جديدة يتم التحقيق فيها، سميّت هذه القضية في قسم التحقيقات التابع للشرطة ووسائل الإعلام «ملف ٢٠٠٠». تدور، بحسب الملف، شكوك في أنّ نتنياهو حاول عقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزس يحظى بموجبها نتنياهو بتغطية ودّية وإيجابية من طرف صحافيي «يديعوت أحرونوت» مقابل تقليص نشاط الصحيفة المنافسة التابعة للملياردير اليهودي الأميركي شيلدون إيدلسون، صديق نتنياهو وأحد مؤيديه. ومن المعروف أنّ لنتنياهو سلطة كبيرة على صحيفة «يسرائيل هيوم» ومضامينها وكل ما يتعلّق بشؤون توزيعها ونشاطها.

كشف عن هذه القضية بطريق الصدفة، عندما كانت الشرطة تحقق مع آري هارو، مدير ديوان رئيس الحكومة في قضية أخرى لا علاقة لها بهذا الموضوع. أثناء التحقيق عثرت الشرطة في هاتف هارو وحاسوبه الخاص على تسجيل لمحادثات، بين موزس ونتنياهو تدور عن عقد صفقة بينهما بشأن ما ذكر أعلاه، وهو ما يعود على صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأرباح هائلة، حسب تقدير وسائل الإعلام الإسرائيلية.

تدور، بحسب ملف ٢٠٠٠، شكوك في أنّ نتنياهو حاول عقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزس يحظى بموجبها نتنياهو بتغطية ودّية.

هذه الحقيقة تدرج الصفقة المذكورة في مجال الرشوة والإخلال بالثقة وإساءة استعمال الصلاحيات من طرف نتنياهو. وجاء في المحادثة بين موزس ونتنياهو أنّ الثاني وعد الأول بأنه يستطيع أن ينفذ ما وعده به عن طريق تشريع قوانين تهدف إلى تنظيم موضوع توزيع الصحف وتحدد المسموح والممنوع في هذا المجال، بحيثُ يعود الأمر بالفائدة على «يديعوت أحرونوت»، مقابل قيام هذه بتغيير نهجها المعادي لنتنياهو وسياسته بصورة شرسة ومعلنة. وقد قال موزس لنتنياهو في إحدى الجلسات التي جمعتهما أنه إذا تمّ الاتفاق بينهما على صيغة لمشروع قانون يجسّد روح الاتفاق بينهما، فسيعمل موزس، بدوره على بقاء نتنياهو رئيساً للحكومة طوال الفترة التي يرغب فيها بذلك. وذلك عن طريق دعمه وتأييده وترويجه عبر تقارير وأخبار صحيفته. كما اقترح موزس على نتنياهو أن يختار صحافيين مقربين منه يوظفهم موزس في وسائل الإعلام التابعة لمجموعة «يديعوت أحرونوت» مقابل الاتفاق الذي يُلزم «يسرائيل هيوم» ببيع أعدادها وليس توزيعها مجاناً.[٣١] وفي جلسة أخرى اقترح نتنياهو على موزس أن يساعده في بيع الصحيفة لأوساط مقربة من نتنياهو نفسه.[٣٢] وبهذه الطريقة يحكم نتنياهو – الذي يعمل، أيضاً، وزيراً للإعلام إلى جانب عمله كرئيس للوزراء – سيطرته على إحدى أهم وسائل الإعلام في إسرائيل، وهو ما سعى إليه على امتداد فترة حكمه الحالية. (نتطرق إلى هذا الأمر في قسم آخر من هذا الفصل).

أوصت قيادة الشرطة في إسرائيل منذ كشف النقاب عن هذه القضية، بمباشرة التحقيق فيها، أما المستشار القضائي للحكومة مندلبليط الذي عرف بتفاصيل القضية في ربيع ٢٠١٦، فلم يقتنع بضرورة إجراء تحقيق بشأنها إلا بعد مضي نصف سنة على ذلك، حيثُ أذن باستدعاء نتنياهو للتحقيق معه في الأمر حتى الانتهاء من التحقيق. وقال مندلبليط، إنّ هذه القضية خطيرة جداً على الصعيد العام، وإن كان من غير الواضح والمثبت مدى اندراجها تحت عنوان المخالفة الجنائية. ويعتقد النائب العام في إسرائيل أنّ منظومة الأدلة التي تمتلكها الشرطة توجِب متابعة التحقيق مع نتنياهو تحت التحذير.

قضية الفساد الثالثة لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ٣٠٠٠

من القضايا التي تناولتها وسائل الإعلام في العام ٢٠١٦، ويُشتّم منها رائحة فساد نتنياهو نفسه، قضية الغواصات.

أثارت قضية الغواصات ضجة إعلامية صاخبة جداً في إسرائيل بعد أن تبيّن أنّ المحامي الخاص لعائلة نتنياهو، والصديق المقرب من نتنياهو المحامي دافيد شمرون

كان الوسيط بين الوكيل الإسرائيلي لشركة تيسنكروب الألمانية التي فازت بمناقصة تزويد إسرائيل بثلاث غواصات وبين الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الذي كان وراء قرار شراء الغواصات من الشركة الألمانية، على الرغم من معارضة الجيش الإسرائيلي للصفقة، وموقف وزير الأمن السابق يعالون الذي لم يقتنع بالحاجة إلى استبدال ثلاث غواصات قديمة بأخرى جديدة. [٣٣] تحقّق الشرطة في هذا الخصوص في ملابسات طويلة جداً رافقت طرح مناقصة تناسب فوز الشركة الألمانية بالصفقة لبيع الغواصات لإسرائيل، وهي ملابسات تدرّجت من التخلي عن مشاريع صناعات عسكرية إسرائيلية كانت الحكومة قد أقرتها إلى إلغاء صفقة تزود بغواصات من صنع أميركا (لأن ثمنها سيخصم في هذه الحالة من أموال الدعم العسكري لإسرائيل) وحتى المناقصة الأخيرة التي يتوسّط فيها المحامي والصديق الشخصي لنتنياهو.

أثارت قضية الغواصات ضجة إعلامية صاخبة جداً في إسرائيل.

في مواجهة الكشف عن علاقة محامي نتنياهو الشخصي في هذه القضية، ادعى نتنياهو أنه لم يعرف عن علاقة محاميه بهذه الصفقة، كما ادعى أنّ الصفقة عُقدت بموافقة الجهاز الأمني، ما جعل قادة جهاز الأمن يعلنون بشكلٍ واضح أنّ هناك فجوة سحيقة بين الروايات المختلفة حول الأمر، وهو ما يحتم إجراء تحقيق قانوني أو على الأقل فحص قانوني.

ومن الجدير بالذكر أنّ المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة قررا عدم إجراء فحص قضائي طالبت وسائل الإعلام وأوساط سياسيّة معارضة بإجرائه، ما أدى – حسب رأي هذه الأوساط – إلى إلحاق الضرر بثقة الجمهور بسيرورات اتخاذ القرارات في مواضيع أمن الدولة، وهو ضرر من الصعب تجاوزه، حسب رأي هذه الأوساط.

يعتبر نتنياهو والمقربون منه أنّ القضية كلها تأتي – كما في حالات التورط المذكورة أعلاه – ضمن السعي إلى إسقاط حكم «الليكود»، مؤكدين أنّ هذه القضية لن تسفر عن شيء.

في الوقت نفسه، يخرج أنصار نتنياهو من وزراء ونشطاء وكوادر اليمين بحملات مضادة توجه ضد الإعلام متهمين إياه باليسارية وادّعاء النزاهة، في حين أنه يسعى إلى إسقاط حكم الليكود، وضد الجهاز القضائي ومراقب الدولة. ومؤخراً بدأت حملة ضد محققي الشرطة في وحدات التحقيق التي تحقق مع رجال السياسة المشتبه بهم بالتورط بقضايا فساد، كما يحدث الآن مع نتنياهو.

ادعى نتنياهو أنه لم يعرف عن علاقة محاميه بهذه الصفقة، كما ادعى أنّ الصفقة عُقدت بموافقة الجهاز الأمني.

وتقول أوساط في قيادة الشرطة إنّ المقربين من نتنياهو يحاولون الإساءة إلى سمعة رؤساء أقسام التحقيقات في الشرطة الذين يتولون التحقيق مثل قائد وحدة التحقيقات الأهم «لاهف ٤٣٣». تشمل محاولات مقربي رئيس الحكومة استخدام شبكات التواصل

لتشويه سمعة المحققين ونشر أكاذيب ومعلومات غير صحيحة عنهم في محاولة للتشكيك بمهنيتهم ونزاهتهم وممارسة الضغط عليهم.[٣٤]

هجوم متعدّد الجبهات على المحكمة العليا

تميّزت سنة ٢٠١٦ باشتداد الهجوم على المحكمة العليا في إسرائيل (لا سيّما بصفتها محكمة عدل عليا)، ووصل الهجوم إلى مستوى غير مسبوق في حدّته واتساع مصادره، بعد أن كانت هذه المحكمة – على امتداد عقود طويلة – تشكّل أحد ثوابت الإجماع القومي والاجتماعي في إسرائيل. في السنة الأخيرة، وخاصة مع اقتراب موعد إخلاء مستوطنة «عمونا» بموجب قرار لمحكمة العدل العليا، علت أصوات الاحتجاج الصادرة عن محافل يمينيّة ضد محكمة العدل العليا، وتكاثرت الحملات التي تعترض بشدة على مواصلة هذه المحكمة اتباع التوجُّه الفعّال في عمل المحكمة، الذي يُنسب إلى القاضي أهارون براك، الذي ترأّس المحكمة العليا بين السنوات ١٩٩٥–٢٠٠٦، وهو التوجُّه الذي جعل قرارات الحكومة وقوانين الكنيست كلها خاضعة للمراجعة القضائية وللإلغاء في حال معارضتها للمبادئ الدستورية لإسرائيل.

تميّزت سنة ٢٠١٦ باشتداد الهجوم على المحكمة العليا في إسرائيل.

ومن أن أشد أعداء محكمة العدل العليا شراسة أوساط اليمين الإسرائيلي التي لا تتوقف عن محاولات وضع قيود على محكمة العدل العليا، واقتراح قوانين تهدف إلى تجاوز قرارات المحكمة أو السيطرة على أسلوب اختيار قضاتها وغير ذلك. وما يعطي أهمية خاصة للحملات الأخيرة أن من يقف وراءها هم وزراء في الحكومة الحاليّة مثل وزيرة «العدل» أييلت شاكيد من حزب البيت اليهودي، التي يفترض أن تدافع عن الجهاز القضائيّ وتقف حاجزاً أمام أي مسّ به، ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوطوبيلي من حزب الليكود، إضافة إلى أعضاء في الكنيست يرون أنّ قرارات المحكمة تقيدهم وتمنع تطبيق سياسة الحكومة وممارساتها سواء في المجال الاقتصادي (مخطط إنتاج وتسويق الغاز مثلاً)، أو ما يتعلّق بالتعيينات، أو ضد الفلسطينيين في إسرائيل، أو تلك التي تصب في صالح الاستيطان والمستوطنين.

وصلت التوجهات المعارضة للمحكمة العليا إلى تنظيم تظاهرات ضد المحكمة نظمها المحتجون على قرارات المحكمة أمام مقر المحكمة[٣٥] وأمام بيت رئيسة المحكمة القاضية مريم نأور، وهو أمر غير مسبوق.

التهجم على محكمة العدل العليا في إسرائيل ومحاولة تقييدها ليس جديداً وليس وليد سنوات حكم الحكومة الحالية، ولكنه بات أشرس وأكثر صراحة ومباشرة، قياساً بما كان يجري من قبل.

تستند هذه المحاولات إلى ادعاء تتذرّع به جهات يمينية واسعة مفاده أنّ ثمّة خللاً في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في إسرائيل يتجلّى في تداخل صلاحيات السلطات، ما يجعل السلطة القضائية تتجاوز صلاحياتها وتتدخّل في عمل الكنيست والحكومة. لكن المفارقة هنا تكمن في أن التداخل الكبير في إسرائيل، وفي الدول التي تتبع طريقة النظام البرلماني لا يكون بين السلطة القضائية من ناحية والسلطات الأخرى من ناحية ثانية، كما تطرحها أوساط اليمين، وإنما بين الكنيست والحكومة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية)، والذي يؤدي إلى تحويل السلطة التنفيذية الحاصلة على تأييد أغلبية أعضاء الكنيست إلى مشرّع فعلي.

التهجم على المحكمة العليا ومحاولة تقييدها ليس جديداً وليس وليد سنوات حكم الحكومة الحالية، ولكنه بات أشرس وأكثر صراحة ومباشرة، قياساً بما كان يجري من قبل.

لا تتطرّق أوساط اليمين إلى هذا الخلل في الفصل بين السلطات، وإنما تركّز جل اهتمامها على ما يتعلق بالسلطة القضائية، وذلك بدافع الرغبة في منعها من التدخُل نهائياً في عمل السلطات الأخرى ومراقبتها ومنعها من تجاوز صلاحياتها.

وكما ذكرنا أعلاه، وجهت وزيرة «العدل» شاكيد سهام النقد نحو قضاة المحكمة العليا في أكثر من مناسبة، منذ توليها منصبها، كان أبرزها ما قالته عن المحكمة العليا في أعقاب النظر في قضية تعيين الرابي المقرّب من حزب البيت اليهودي والصهيونية الدينيّة، الجنرال في الجيش إيال كريم في منصب الحاخام الرئيس للجيش الإسرائيلي.[٣٦] وقد قالت شاكيد عند وقف المحكمة العليا هذا التعيين إنّ وتيرة تدخل المحكمة العليا تزداد على نحو كبير، في حين أنها تتوقع من السلطة القضائية أن تتوخى الحذر والحيطة عندما تتدخل في قرارات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

ولا تختلف الوزيرة شاكيد عن غيرها من شخصيات اليمين التي، كما ذكرنا أعلاه، تهاجم النهج الفعّال في المحكمة العليا، ومن أبرزهم عضو الكنيست المستوطن، من حزب الوزيرة، موطي يوغيب، الذي قال إنه يجب هدم المحكمة العليا بجرافات D9 الضخمة.[٣٧] وعضو الكنيست المستوطن بتسلئيل سموطيرتش الذي يتولّى مهمة التهجم المتواصل على محكمة العدل العليا، ويصر دائماً على أنّ قرارات محكمة العدل العليا هي مسامير في تابوت هذه المحكمة المتعالية التي تتجاوز صلاحياتها بشكلٍ دائم، ويصرّح بأنّ قضاة هذه المحكمة سوف يجلبون عليها الخراب. ويضيف سموطيرتش: «ليس من المعقول أن نقبل بالوضع القائم الذي تواصل فيه المحكمة العليا تقييدها للجهاز السياسي والحكومة عندما تتخذ هذه الثانية قرارات تقع ضمن صلاحياتها».[٣٨]

شاكيد لا تكتفي بالهجوم الإعلامي على المحكمة العليا، وإنما تفكر بطرق عملية وقانونية تماماً لكي تقلص صلاحياتها وتمس قضاتها.

تقول الوزيرة شاكيد عما تعتبره هي وأتباعها نزاعاً بين السلطات المختلفة في إسرائيل، كما يظهر في عمل السلطة القضائية كمراقب وكابح لجماح السلطتين الأخريين: إن الحكومة والكنيست تجدان أنهما في وضع عبثي جرّاء تدخُل السلطة العليا ومنعها تنفيذ قرارات السلطتين المذكورتين.

كان هذا النزاع قد برز بكامل قوته، في السنة الأخيرة، عندما ألغت المحكمة جزءاً من مخطط إنتاج الغاز وتسويقه في إسرائيل، والتي كان رئيس الوزراء من أشد داعميها، وكذلك عند رفض المحكمة لتعديل قانون الدخول إلى إسرائيل للمرة الثالثة، وهو تعديل يتعلق بمن يُدعون في إسرائيل بالمتسللين الأفارقة، وهم ليسوا إلا لاجئين ضاقت به الحال في دولهم، ووجدوا أنفسهم مضطرين للجوء إلى إسرائيل.

وكانت شاكيد قد اقترحت، قبل تسلمها وزارة «العدل»، سن «قانون أساس– التشريع»، الذي يهدف إلى تقليص قدرة السلطة القضائية على المراجعة القضائية أو التدخل في عمل السلطات الأخرى، وهو أمر خطير.

الهجوم على المحكمة العليا ليس عابراً أو ناتجاً عن نزوة أو رد فعل غاضب على قرار معين، وإنما هو نهج تميّزت به هذه الحكومة وأحزاب الائتلاف التي تقف وراءها. ومن يتابع تقارير وسائل الإعلام في إسرائيل حول النقاشات في الكنيست ولجانها في كل بحث يتناول المجالات الحياتية التي تصل إلى طاولة المحكمة العليا، سواء تلك المتعلقة بسياسات الحكومة الاقتصادية (كما في مخطط استخراج الغاز وتسويقه) أو بممارسات إسرائيل كدولة محتلة قامعة للفلسطينيين سيلاحظ العداء للمحكمة العليا وقضاتها، على الرغم من الأصوات التي تحذّر من خطورة هذا الهجوم. وفي حين تدّعي أوساط اليمين أنّ من واجب المحكمة العليا أن تكون سنداً وأداةً في يد الحكومة في الأوقات العصيبة، حسب تعريفهم، كما في فترات الانتفاضات أو الهبّات الشعبية المقاومة، وأن تعطي للممارسات الاحتلالية شرعية قانونية دون تحفُّظ، نجد في المقابل أنّ هناك أوساطاً سياسيةً معارضة أو أكاديمية أو تنتمي إلى مؤسسات القطاع الثالث في إسرائيل، ترى أنّ عمل المحكمة العليا على صيانة حقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية يكتسب أهمية أكبر تحديداً في ساعات الاحتدام الأمني، ويقول هؤلاء إنّ التشكيك بمكانة المحكمة العليا هو تشكيك بالديمقراطية ككل.[٣٩] ويضيف بعض المدافعين عن المحكمة العليا إن الهجوم الذي تتعرض إليه المحكمة من طرف أعدائها سببه وجود هذه المحكمة نفسه والمكانة المرموقة والأخلاقية التي تتمتع بها في المجتمع الإسرائيلي، على حد تعبيرهم. ويكرر هؤلاء أنّ عمل المحكمة العليا لا يمكن أن يتماشى مع رغبات اليمين في تحويلها إلى شريك في الحرب على أطراف تعتبرها إسرائيل معادية لها، وإنما يجب أن يقتصر دورها على القضاء بالعدل.

ويضيف المساندون للمحكمة: من الممكن الاعتراض على قرار المحكمة العليا ومناقشته شرط عدم المس بهيبة المحكمة واحترامها، ومحاولة ترهيب قضاتها، كما جرى ويجري مؤخراً. ويعتبر هؤلاء أنّ أغلبية الدكتاتوريات في العالم تحولت إلى ما هي عليه بوساطة

تشـريعات أبطلت صلاحيات السـلطة القضائيّة والمحاكم الدسـتوريّة وشـرعنة ارتكاب الجرائـم دفاعـاً عن قومية مغالية فـي التطرف. ويحذر هؤلاء من الادعـاءات التي تحمل لواءها الآن الوزيرة شاكيد التي طالما قالت إنّ المحكمة العليا تزيِّف إرادة الشعب عندما تحكم بما لا يتماشـى مع ما تشـرّعه الكنيسـت لأن الكنيسـت هي التي تملك السـيادة، والقوانين التي تسنّها يجب أن تكون هي الحاسمة والمقرّرة لأنها تعبّر عن إرادة الشعب. ومـن المرجّح أن فهم شـاكيد للديمقراطية كحكم الشـعب يختلف عمـا هو متعارف عليه، حيث كتبت في مقال لها صدر، مؤخراً، إن على إسرائيل أن تكون أكثر يهودية، وهذا ما يجعلها أكثر ديمقراطية. [٤٠]

ولكـن شـاكيد والأوسـاط المؤيدة لهـا يعرفون جيـداً أنّ المحكمة العليا تـؤدي دورها وتمـارس صلاحياتهـا، ولذلك فهـي لا تكتفي بالهجوم الإعلامي عليهـا وإنما تفكر بطرق عملية وقانونية تماماً لكي تقلص صلاحياتها وتمس قضاتها، فمرة تحاول تغيير تشـكيلة اللجنة المشـتركة لتعيين القضاة لإيصال قضاة يمينيين إلى كرسـي القضاء في المحكمة العليـا وفـي جهاز المحاكم كله، ومرات عديـدة تبادر إلى تقديم مشـاريع قوانين تتجاوز قرارات المحكمة أو تقيدها.[٤١] فمثلاً، قدّمت شاكيد، قبل أن تصبح وزيرة، مشروع قانون يوضح نواياها بشأن المحكمة العليا، يستهدف المحكمة ويتجاوزها أو يلغي قراراتها عند الرغبـة فـي ذلـك. في حينه كاد هذا المشـروع يقر وينجح، إذ حصل علـى موافقة غالبية أعضاء اللجنة الوزارية للتشـريع، حيثُ أيد انتقاله لمتابعة تشـريعه في الكنيسـت جميع الـوزراء من حـزب الليكود وحزب هبايت هلئومي، ويسـرائيل بيتينو، في حين عارضه ٣ وزراء فقط، وبحسـب مشـروع القانون المذكور يكون بمقدور الكنيسـت أن تُشـرِّع، من جديد، بغالبية ٦١ عضو كنيست فما فوق، كل قانون تلغيه المحكمة العليا باعتباره قانوناً غير دستوري يتعارض مع قانون الأساس كرامة الإنسان وحريته.

جـاء مشـروع القانون الذي قدمته شـاكيد علـى خلفية رفض المحكمـة العليا لتعديل قانوني متعلق باللاجئين الأفارقة، الذين اعتبروا في إسـرائيل متسـللين غير قانونيين – بتأييد حزب شـاكيد وغيره من أحزاب الائتلاف – وقد تواصل الإمعان في إلحاق الأذى بهـؤلاء اللاجئين وانتهاك حقوقهم، حتـى تدخلت المحكمة العليا وألغت تعديلاً قانونياً غير لائق كان يهدف إلى ما يشبه احتجاز اللاجئين في معسكرات تجميع لدفعهم إلى مغادرة إسرائيل بإرادتهم.

ليس من الغريب في أعقاب هذه الهجمات متعددة المصادر على المحكمة العليا أن تهتز هيبتها وتتزعزع مكانتها، كما سـنرى لاحقاً في نتائج اسـتطلاعات الرأي الأخيرة حول

الثقة بالمؤسسات المختلفة في إسرائيل. وقد قالت القاضية مريم نأور، رئيسة المحكمة العليا عن تردي مستوى الثقة بمحكمة العدل العليا إنّ الأمر نابع من أن البعض يعتبر الديمقراطية هي حكم الأكثرية، وإنّ كل قرار يتخذ بناءً على موافقة الأكثرية هو قرار ديمقراطي بالضرورة. ولكن هذا خطأ، فحكم الأكثرية شرط حتمي للديمقراطية ولكنه شرط غير كافٍ. ودون كبح قوة الأكثرية يمكن أن تتحول إلى استبداد الأكثرية الذي لا يحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وهذا الأمر حدث في الماضي ويجب الحذر منه. وأضافت إنّ المحكمة العليا تتعرض، في الآونة الأخيرة، إلى هجوم مباشر في محاولة للتقليل من دورها ومكانتها، يأتي من طرف الأوساط الحاكمة وبعض وسائل الإعلام، وهذا يقوّض ثقة الجمهور بالجهاز القضائي، وهذا أمر خطير جداً لأنه يزعزع أسس الديمقراطيّة، حسب قولها.[٤٢]

إحكام السيطرة على وسائل الإعلام

يعتقد كثيرون في الأوساط السياسيّة في إسرائيل أن من بين الأسباب التي دفعت نتنياهو إلى حلّ حكومته السابقة، والذهاب إلى انتخابات مبكرة، إصراره على وقف سيرورة تشريع اقتراح القانون المتعلق بالصحيفة اليوميّة «يسرائيل هيوم»، التي تعود ملكيتها إلى صديق نتنياهو المقرّب، الملياردير الأميركي اليهودي شيلدون إدلسون.[٤٣] وفي أعقاب الانتخابات التي أوصلت نتنياهو إلى الحكم للمرة الرابعة، احتفظ نتنياهو لنفسه بوزارة الإعلام، إضافة إلى منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (حتى نقل هذا المنصب لأفيغدور ليبرمان). وما زال نتنياهو حتى اليوم وزيراً للإعلام في إسرائيل على الرغم من احتجاج أوساط واسعة من المعارضة وعالم الصحافة على هذا الأمر.[٤٤] نسوق هذه المعلومات لكي نشير إلى أن نتنياهو يعي جيداً دور وسائل الإعلام وأهمية السيطرة عليها أو على جزء منها، لتمرير سياسة حكومته في جميع المجالات ولاستخدامها في معاركه ومعارك حزبه السياسية القادمة، هذا ناهيك عن فهمه العميق لقدرة وسائل الإعلام على بلورة المفاهيم السياسية والواقع السياسيّ لدى المواطنين، وعلى بلورة نظرتهم الفلسفية السياسية عامة. إدراك نتنياهو لهذه الأهميّة – في واقع سياسيّ تُتهم فيه أهم وسائل الإعلام الفاعلة مثل صحيفتي «هآرتس» و» يديعوت أحرونوت»، وكذلك بعض أبرز الصحافيين في القنوات التلفزيونية (٢) و (١٠) في إسرائيل، – هو الذي يقف وراء محاولاته وخطواته الفعلية بشأن اتحاد البثّ العام الجديد تحديداً، وبشأن الإعلام الإسرائيليّ ككل لخلق إعلام مؤيد له ولسياسته، وربما لعائلته ونمط حياتها.

يعتقد كثيرون في الأوساط السياسيّة في إسرائيل أن من بين الأسباب التي دفعت نتنياهو إلى حلّ حكومته السابقة، والذهاب إلى انتخابات مبكرة، إصراره على وقف سيرورة تشريع اقتراح القانون المتعلق بالصحيفة اليوميّة «يسرائيل هيوم»

من المعروف أن نتنياهو، وربما منذ ولايته الأولى رئيساً للحكومة في ١٩٩٦، يرى في المؤسسة الإعلاميّة، إضافة إلى العديد من الأكاديميين البارزين في الجامعات وجهاز القضاء، انعكاساً وتمثيلاً لليسار الصهيونيّ الذي يحاول، منذ عقود، تبديل حكم اليمين برئاسة الليكود، بأي طريقة. وكان نتنياهو في حملته الانتخابيّة عام ١٩٩٩، قد شنّ هجوماً كاسحاً على وسائل الإعلام متهماً إياها بأنها مجنّدة لصالح منافسه في تلك الانتخابات إيهود باراك.[٤٥]

عاد نتنياهو إلى الحكم بعد عشر سنوات من تلك الانتخابات أكثر إدراكاً لأهمية فعل كل ما يلزم من الخطوات الاستباقية لكسب معركة الإعلام.

خلال الانتخابات الأخيرة للكنيست التي جرت قبل موعدها المتوقّع لأسباب عديدة، منها كما ذكرنا قضية قانون صحيفة «يسرائيل هيوم»، عاود نتنياهو هجومه ضد وسائل الإعلام، متهماً إياها، كما في كل مرة، باليساريّة والعمل على إسقاط حكم اليمين. إلا أنه في هذه المرة لم يكتف بذلك وإنما أعقب هذا الهجوم بخطوات فعلية بعد فوزه في الانتخابات، فعند تشكيل الحكومة أضاف نتنياهو على الاتفاقيات الائتلافية مع مركّبات الائتلاف الحكوميّ بنداً يحكم سيطرته على وسائل الإعلام، إذ خوّل وزير الإعلام فقط، ودون اعتراض من طرف أحزاب الائتلاف، صلاحية إجراء أي تعديلات واقتراح قوانين جديدة في مجال الإعلام مثل فصل القناة التلفزيونية الثانية، وتجديد/عدم تجديد ترخيص القناة العاشرة وغير ذلك.[٤٦] أثارت هذه الخطوات، التي ذكّرت بعض المحللين بالمكارثية في أميركا، قلق الكثير من المحللين والخبراء ووسائل الإعلام في إسرائيل وخارجها.[٤٧]

يرى نتنياهو في المؤسسة الإعلاميّة، إضافة إلى العديد من الأكاديميين البارزين في الجامعات وجهاز القضاء، انعكاساً وتمثيلاً لليسار الصهيونيّ

لابد من التوضيح، أولاً، أنه على الرغم من محاولات نتنياهو وحاشيته تصوير الإعلام على أنه معاد يمثّل اليسار ويستهدف اليمين، فإن وسائل الإعلام الرئيسة في إسرائيل تُعبّر، في أغلب القضايا التي تشغل السياسة الإسرائيليّة في الحاضر عن دعمها وتأييدها لمعظم سياسات نتنياهو اليمينيّة.. في ما يتعلّق بالاحتلال، والحروب على غزّة، والمستوطنات، والعلاقات الدوليّة، والسياسة الاقتصاديّة النيوليبراليّة التي تضر بالطبقات الفقيرة، والملف النووي الإيرانيّ، وطالبي اللجوء الأفارقة وغيرهم الكثير... .[٤٨]

وبما أنه من المتوقع أن نتنياهو يعرف هذه الحقائق جيداً، فلا بد من السؤال: من أين ولماذا هذا العداء لوسائل الإعلام؟

يرجّح بعض المحللين والسياسيين والصحافيين في إسرائيل أن معركة نتنياهو ضد وسائل الإعلام تدور حول شخصه ونزعاته الشخصيّة، فهو يرى نفسه الشخص

الأجدر بأن يستمر في الحكم؛ نظراً لإنجازاته في مختلف المجالات، حسب تعبيره. لذلك يسعى إلى تعزيز مكانته لكي يبقى دون منافس.[٤٩] وفي السنة الأخيرة، واصل نتنياهو وحكومته ممارساتهما ضد وسائل الإعلام وقد تجلّت هذه الممارسات في الخطوات الآتية:

يرجّح بعض المحللين والسياسيين والصحافيين في إسرائيل أن معركة نتنياهو ضد وسائل الإعلام تدور حول شخصه ونزعاته الشخصيّة؟

بدأ في سنة ٢٠١٦ تكوين هيئة جديدة للإعلام العام في إسرائيل تُدعى «الاتحاد الجديد للبث»، والذي حلّ مكان سلطة البث، التي أقيمت في سنة ١٩٦٥، وكانت دائماً جسماً خاضعاً للسلطة الحاكمة في إسرائيل. وطالما اعتبرت سلطة البث القديمة هيئةً عفا عليها الزمن ولم تعد تناسب الواقع المعاصر في إسرائيل، على الأصعدة كافة. وكان الاتحاد الجديد للبث قد قام بموجب قانون جديد بادر إلى سنّه وزير الإعلام في سنة ٢٠١٤، جلعاد إردان من حزب الليكود، عمد إلى إغلاق السلطة القديمة واستبدالها باتحاد جديد يتمتع باستقلاليّة نسبيّة وتحرّر من الارتباط بالسياسيين.[٥٠]

عند البدء بإقامة الاتحاد الجديد وتجنيد الموظّفين من بين مستخدمي سلطة البثّ القديمة ومن القطاع الخاص بدا أن المؤسسة الجديدة تعمل متحررةً من التأثير السياسيّ، وتطبّق معايير التعدّد والتنوّع نسبياً في تركيبتها، إلى حد ما. ويبدو أن ذلك تحديداً ما أزعج بنيامين نتنياهو، إذ يُفهم من تصريحات للمقربين منه، مثل دافيد بيطان وميري ريجف، أن رئيس الحكومة ووزير الإعلام لم يكونا راضيين عن طاقم العاملين الجديد، على الرغم من كثرة المحسوبين على أوساط اليمين بينهم، لأنهم ليسوا أعضاءً في حزب الليكود أو معروفين بولائهم لنتنياهو شخصياً. وقد قال بيطان في هذا الصدد: «إني لا أنظر إلى الصحافيين على أنهم يساريون أو يمينيون. إني أنظر إليهم هكذا: من يؤيّد الليكود ومن يعارض الليكود».[٥١]

يبدو أن نتنياهو أدرك أن الهيئة الجديدة لن تكون رهن سيطرته المطلقة بل على العكس، فبدأ فوراً بالعمل على نحو محموم لإلغاء اتحاد البث، وإعادة تشغيل سلطة البث (القديمة)، حتى أنه صرّح، حسب مصادر مقرّبة منه، بأنه إمّا أن يحل (يفكّك) اتحاد البث أو يحل الحكومة، ملمحاً إلى حادثة قانون «يسرائيل هيوم» الذي ذكرناه آنفاً.[٥٢] وقد استعان في ذلك، من ناحية، بأقرب مؤيديه وأشرسهم وأكثرهم تعصباً لليكود مثل بيطان وريجف[٥٣] وعضو الكنيست من الليكود يوآف كيش، رئيس لجنة الكنيست في الكنيست.[٥٤] ويفهم من تمثيل هؤلاء لموقف نتنياهو أن رئيس الحكومة فهم أن إعادة تفعيل سلطة البث، كما كان الحال حتى ٢٠١٤، تضمن له السيطرة على البث العام أكثر من الاتحاد الجديد.[٥٥]

بدأ في سنة ٢٠١٦ تكوين هيئة جديدة للإعلام العام في إسرائيل تُدعى «الاتحاد الجديد للبث»، والذي حلّ مكان سلطة البث، التي أقيمت في سنة ١٩٦٥.

لم تنجح عملية الإغلاق الكامل للاتحاد الجديد بسبب احتجاج بعض شركاء نتنياهو في الائتلاف، مثل وزير المالية موشيه كحلون وجلعاد أردان،[٥٦] كل لاعتباراته، وغيرهم،

وكذلك القائمون على الاتحاد وأحزاب المعارضة، صحافيون كثر، ولكن بدْء العمل تأجل حتى سنة ٢٠١٨. ويرجح أن هذا جاء تمهيداً لإلغائه بشكل كامل إذا أقرّ اقتراح القانون المطروح على طاولة الكنيست حالياً، والذي يهدف إلى ذلك. ونشير هنا إلى أن كحلون وأردان عادا وأيدا خطوات نتنياهو بشأن الاتحاد ولم يشكلا عقبة في طريق تأجيل عمله، مؤقتاً على الأقل.

لا تقتصر حرب نتنياهو وبعض وزرائه، مثل ليبرمان وريجف، على إحكام السيطرة على الإعلام واتحاد البث فقط وإنما تتعداه إلى قنوات الراديو والتلفزيون، وقد شهدت ساحة العمل الإعلامي في ٢٠١٦ سلسلة من الهجمات التي شنّها ليبرمان، وزير «الدفاع»، وريجف بصفتها وزيرة الثقافة، على إذاعة الجيش (غالي تصاهل) اعتراضاً على بثّ مضامين جعلتهما يستشيطان غضباً ويصرحان بأن القناة انحرفت عن المسار وتدهورت؛ كما في حالة بث برنامج إذاعيّ عن الشاعر محمود درويش. وكان في تصريحات الوزيرة ريجف، التي تلت هذه الحادثة، ما يبيّن الأهداف الحقيقية من هذا الهجوم، إذ قالت: «لا يجوز أن يقوم الجمهور بتمويل محطة بث تمسّ بمشاعره وتعطي منصّة للسردية الفلسطينيّة التي ترفض وجود إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة. وأنا أكرر مطالبتي لوزير الأمن ليبرمان بفرض النظام هناك. يجب إخراج «غالي تصاهل» من إطار أجهزة الأمن».[٥٧] وكما كان متوقعاً، استجاب ليبرمان بسرعة، فاستدعى مدير المحطة لاستيضاح انضباطيّ، وبدأ بوضع الخطط لنقل الإذاعة من الجيش إلى وزارة الدفاع»، حيث يمكن له أن يتدخّل في مضامينها.[٥٨] كان بث البرنامج عن درويش ذريعة توّسلها أتباع نتنياهو للسيطرة على «غالي تصاهل» أيضاً، إذ إن الاستقلاليّة التي حقّقتها هذه الإذاعة عبر السنين، وحيازتها ثقة الجمهور بسبب علاقتها بالجيش، مكّنتها من اتخاذ مواقف نقديّة تجاه الحكومة إلى حد ما، ومن بثّ أخبار صحافيّة غير مُريحة للحكم، ما أوجب إحكام السيطرة عليها أيضاً.

لا تقتصر حرب نتنياهو وبعض وزرائه، مثل ليبرمان وريجف، على إحكام السيطرة على الإعلام واتحاد البث فقط وإنما تتعداه إلى قنوات الراديو والتلفزيون.

على جبهة أخرى في حرب الإعلام هذه، لا ينظر نتنياهو ومريدوه بعين الرضا إلى سعة انتشار القناة الثانية للتلفزيون في إسرائيل وقوتها، مقارنة بالقنوات الأخرى. لذلك يجري الحديث عن مبادرة تفرض على القناة الثانية أن تنفصل لقناتين مختلفتين، وتدخل إلى الحلبة عدداً من القنوات المنافسة التي يكون من الممكن تفضيل المقرّبة منها إلى نتنياهو وحزبه، فتكون هذه أداة لتعزيز مواقف هؤلاء وخدمة مصالحهم. وفي هذا السياق، نذكر بعلاقات نتنياهو مع ايدلسون (يسرائيل هيوم)، وعلاقاته بشاؤول الوفيتش، صاحب رأس مال ومالك شركة التلفزة الفضائيّة (YES)، وشركة الاتصالات

الأرضيّة الأكبر في إسـرائيل («بيزيك»)، وواحدة من شـركات الاتصال الخليوي الأكبر في الدولة («بيليفون»)، وموقع WALLA أحد مواقع الأخبار الأكبر والأقوى في سـوق الإعلام. وقد كشف تقرير صحافي موسّع نشر في صحيفة «هآرتس» عن الضغوط التي تُمـارس داخل هيئة التحرير في WALLA مـن أجل تأمين تغطية مؤيدة لنتنياهو وأبناء عائلتـه.. نشـر صور وقصـص إيجابيّة عن زوجته سـارة، إخفاء الانتقـادات حول أبناء عائلته. في المقابل، وبحسـب التقرير، يدعم نتنياهو المصالح الاقتصاديّة لباقي شـركات ألوفيتـش، والتـي يُمكنـه كوزير للإعـلام أن يؤثّر عليها بقوّة. على أثر نشـر التقرير، قرر المستشـار القضائـي للحكومة، آفيحاي مندلبليـط، أن نتنياهو في حالة تناقضٍ للمصالح بكل ما يتعلّق بإمبراطوريّة ألوفيتش الإعلاميّة، ومنعه من مواصلة التدخّل في شؤونها.[٥٩] إلا أن الوزارة التي يترأسـها نتنياهو تواصل انتهاج سياسة تُنتج أرباحاً هائلة لشركات ألوفيتـش، ما جعل طاقماً من مؤسسـة مراقب الدولة يجـري تحقيقات مع كبار الموظفين في وزارة الإعلام عمّا إذا كان هناك تدخل في القرارات المتعلقة بشـركة بيزك.[٦٠] وكانت وسـائل الإعلام قد تحدثت على امتداد سـنة ٢٠١٦ عن خطوات تتعلّق بعالم بث الكوابل والهواتف عن طريق الإنترنت، تعود على أعمال ألوفيتش بأرباح هائلة. وقد سـميّت هذه الخطوات «هدية نتنياهو لألوفيتش».[٦١]

لا ينظر نتنياهو ومريـدوه بعين الرضا إلى سعة انتشار القناة الثانية للتلفزيون في إسرائيل وقوتها، مقارنة بالقنوات الأخرى.

مؤشر الديمقراطيّة في إسرائيل

شـهد العام ٢٠١٦ نقاشـات عامة متكررة ومتواصلة في كل ما يتعلق بمسألة الديمقراطيـة فـي إسـرائيل متمثلة بالعلاقة بين السـلطات المختلفـة، العلاقة بين النخب الحاكمة والمنظمات والفئات ذات التأثير على الحيِّز العام، فائض التشريع الشخصي لأعضاء البرلمان من اليمين، ومسائل أخرى كثيرة، إن دلّت على شيء فهي تدل وفقاً لمؤشرات معتمدة في العلوم السياسيّة محلياً وعالمياً، على ما يشهده الحكم في إسرائيل، الذي تعتبره دول العالم تابعاً لمعسكر الدول الديمقراطية من توتـرات داخلية، وتآكل تدل عليها الإحصائيات الإسـرائيلية المختلفة التي تتناول هذا الصعيد. وقد انعكسـت بعض هذه الأمور مثلاً على العلاقة بين نتنياهو وبين وسـائل الإعلام، كما بيّنا في الأبواب السـابقة، وكذلك العلاقة بين النخبة الفنيّة والثقافيـة في إسـرائيل من جهة وبين وزيرة الثقافة المسـؤولة عـن تمويل الدولة لقطـاع الفنـون والثقافـة ميري ريجف، التـي لا تكف عن اسـتعمال صلاحياتها لمعاقبـة الفنانـين والفرق الفنية والمسـرحية وغيرها التي تتبنـى مواقف نقدية من السـلطة الحاكمة وممارسـاتها، سـواء على الصعيد السياسي أو الدولي أو على

الصعيـد الاجتماعي الاقتصادي. ويفوق هذا الأمر أهمية، على الرغم من دلالاته الكبيرة، مسألة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية وبين السلطة القضائية في إسـرائيل ومحاولات سـن قوانين وأنظمة تمكّن من تجاوز السـلطة القضائية، ولا سـيما محكمة العدل العليا، وتقليص قوتها وصلاحياتها وإعادتها إلى عهود سبقت ما سمي «الثورة القضائية» التي بدأها رئيس المحكمة العليا في تسعينيات القرن الماضي القاضي أهارون براك.

كنّـا قـد بيّنا في فصل المشـهد الاجتماعي في تقرير مدار الإسـتراتيجي للسـنة الماضية – الذي تناول حالة القلق التي عمّت في إسـرائيل، سـواء بين الجمهور عامة أو بين مؤسسـات السـلطة، خلال الانتفاضة الشعبية الفلسـطينية وقبلها بعام خلال العدوان الأخيرة ضد غزة – كيف ازدادت في الحالتين المذكورتين حدة العداء للجهاز القضائي في إسرائيل على خلفية كونه جهازاً كابحاً للممارسات التعسفيّة المتسرعة التـي تقـوم بها الأجهزة الإداريّـة التابعة للحكومة في هذه الحـالات، بمباركة الرأي العام الذي توجهه أجهزة إعلام، اصطفت بغالبيتها إلى جانب الجيش والحكومة دون أي تحفُظ. في سنة ٢٠١٦، التي لم تتسّم بتوتّر أمني، على نحو خاص، أصبح العداء للجهاز القضائي هاجس وزيرة «العدل» أييلت شـاكيد وأعضاء الكنيست من اليمين، الذيـن يعلنـون صراحـةً أنهم سـيعملون كل ما في وسـعهم لمنع المحكمـة العليا من صلاحية المراجعة القضائية لتمرير سياسة الحكومة، لا سيّما في مجال الاستيطان. وقد أضعف ذلك مكانة المحكمة وزعزع ثقة الجمهور بها ليعلن نجاح أوساط اليمين. وسنقوم هنا بتقصي تأثيرات الهجوم على المحكمة العليا ومعركة نتنياهو ضد وسائل الإعـلام ثم الفسـاد الذي اتهـم به نتنياهو ومحـاولات التغطية عليه مـن حلفائه من خلال مؤشـر الديمقراطية الإسـرائيلية الذي يصدر سـنوياً عن المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية، وقد صدر في الربع الأخير من سنة ٢٠١٦.[٦٢]

٨٢٪ من الجمهور يشعرون بأنّ تأثيرهم المدني-المواطني ضئيل، يقترب من الصفر.

وجد المؤشـر في هذه السـنة، كما في سـنوات سابقة، نسبة ضئيلة من الجمهور في إسرائيل، يهوداً وعرباً، تشعر بأنّ باستطاعتها أن تؤثر على سياسة الحكومة. ٨٢٪ من الجمهور يشـعرون بأنّ تأثيرهم المدني–المواطني ضئيـل، يقترب من الصفر. وهذا أمرٌ يتكرر في نتائج الأبحاث منذ سنوات، وهو يدل على أزمة ديمقراطية حقيقيّة.

أمـا عن صورة السياسـيين فـي أعين الجمهور، فإنّ ثلثـي الجمهور لا يوافقون علـى مقولـة إن أغلبية أعضاء الكنيسـت يعملون على نحو جـدي ويقومون بعملهم على ما يُرام. نسـبة أكبر تصل إلى ثلاثة أرباع الجمهور يعتقدون أنّ السياسـيين منقطعـون عن احتياجات جمهـور ناخبيهم ورغباتهم. و٨٠٪ يؤيدون مقولة مفادُها

أنّ السياسـيين يهتمون بمصالحهم الشخصية أكثر مما يهتمون بمصالح الجمهور الذي انتخبهم.

ومن النتائج المهمة جداً التي يكشف عنها مؤشِر الديمقراطية الأخير، ما يتعلق بثقة الجمهور في إسرائيل بمؤسسات الحكم، وقد سُجل انخفاض في مستوى الثقة بغالبية المؤسسـات مقارنة بالسـنة الماضية وبمعدل الثقة بهذه المؤسسات منذ بدء قياس هذه الثقة في العام ٢٠٠٣. وتدُل هذه النتائج على تراجع في ثقة المواطنين في إسـرائيل بمؤسسـات السـلطة مقارنةً بالسـنة الماضية، ومن بين المؤسسات التي يعتبر مسـتوى الثقة بها منخفضاً جداً الكنيست والتي وصلت إلى ٢٦,٥٪، (مقارنة بـ ٣٥٪ في السنة السابقة)، وبالحكومة ٢٧٪ من الجمهور (مقارنة بـ ٣٥٪ في السـنة السـابقة)، وبالمحكمة العليا ٥٦٪ (مقارنة بـ ٦٢٪ في السنة السابقة). هذا ولم تتعد ثقة الجمهور بالأحزاب نسبة ١٤٪ (مقابل ١٩٪ في السنة الماضية). كذلك الأمر، لوحظ انخفاض بالمقدار نفسـه في الثقة بمؤسسـات أخرى مثل الثقة بالشـرطة، حيث وصلت نسـبة الثقة بهذا الجهاز الذي يفترض أنه يخدم الجمهور ويضمن له الأمن والحماية إلى ٤٠٪. وحازت مؤسسـة رئيس الدولة بمسـتوى ثقة يصل إلى ٦١,٥٪، وفي هذه النسـبة انخفاض كبير مقارنة بالسـنة الماضية حيث كانـت النسـبة ٧٠٪. ومـن المرجّح أن يكون أحد أسـباب هـذا الانخفاض وقوف الرئيـس إلى جانب الجهاز القضائي والجيش أثناء محاكمة الجندي أزاريا، الذي أدين بقتل فلسطيني جريح خائر القوى. وتدهورت نسبة الثقة بوسائل الإعلام في إسـرائيل إلـى ٢٤٪ بين الجمهور عامةً، بعد أن كانت النسـبة فـي العام الماضي ٣٥,٥٪، ولا بدّ أن يكون لهذا الانخفاض تأثير مهم، حيثُ إنّ وسائل الإعلام أداة لهـا تأثيـر هائل من حيث كونها أهم أجهزة الرقابة على السـلطة وأعمالها وكذلك في كل ما يتعلّق بتمثيل الواقع أو خلق الواقع في مخيلة الجمهور. ومن المرجح أن لحرب نتنياهو على الإعلام تأثيراً على هذه النتيجة.

يُشير مؤشر الديمقراطية، في هذه السنة أيضاً، إلى أنّ المؤسسة الوحيدة التي تحافظ على مستوى ثقة مرتفع هي الجيش الذي يحظى بثقة ٩٠٪ من اليهود في إسـرائيل (مقارنة بـ ٩٣٪ في السـنة السـابقة) و٨٢٪ في صفوف الجمهور عامة في إسرائيل.

وكما ذكرنا أعلاه، تعتقد غالبية الإسرائيليين أنّ رجال السياسة منقطعون عن مشاكل الجمهـور وحاجاتـه (٧٥٪)، و٦٤,٥٪ يعتقـدون أنهم لا يبذلون جهـوداً جديّة في عملهم ولا يقومـون بعملهـم علـى ما يرام. ٧٩٪ مـن الجمهور يعتقدون أنّ السياسـيين يهتمون

ثلثا الجمهور لا يـوافـقـون على مقولة إن أغلبية أعضاء الكنيست يعملون على نحو جدي ويقومون بعملهم على ما يُرام.

سُـجـل انـخـفـاض فـي مستوى الثقة بغالبية المؤسسات مقارنة بالسنة الماضية؟

تـدهـورت نسبة الثقة بوسائل الإعـلام فـي إسـرائـيـل إلـى ٢٤٪ بين الجمهور عامةً، بعد أن كانت النسبة في العام الماضي ٣٥,٥٪.

بمصالحهم الشـخصية وليس بمصالح الجمهور الذي انتخبهم. ويعتقد ٤٧٪ أنه لا يوجد في إسرائيل حزب يمثل توجهاتهم وآرائهم على نحوٍ جيد.

وجد المؤشر فيما يتعلّق بمسألة التوازن بين المركب الديمقراطي والمركّب اليهودي فـي تعريـف دولة إسـرائيل، أن الرأي الشـائع بين اليهود حول هـذا الأمر هو أنّ المركـب الديمقراطي أقوى (بين الحريديـين – ٦٩٪؛ المتدينين الوطنيين – ٤٥,٥٪) وينقسـم جمهـور المحافظين المتدينين بين توازن المركبين وبـين من يعتبرون المركب الديمقراطي أقوى.

أمـا المحافظـون غيـر المتدينـين والعلمانيون فيشـعرون بـأنّ المركب اليهـودي أقوى (٤٠,٥٪، ٥٩٪). واعتبر ٨٠٪ من العرب أنّ المركب اليهودي قوي جداً.

لـم يوافـق أكثر من ٧٥٪ مـن العرب على الجملة التي تقول إنّ لإسـرائيل حقاً في أن تعرّف كدولة يهوديّة. في الجهة المقابلة، ٥٢,٥٪ من الجمهور اليهودي يعتقدون أنّه يجب مصادرة حق التصويت من الذين لا يوافقون على الاعتراف بأنّ إسرائيل هي دولة قوميّة للشـعب اليهودي. ومن شـأن هذا التناقض أن يتنبّأ بما يمكن أن يطرأ على العلاقات بين الطرفين في ما يتعلق بشـكل الدولة في المسـتقبل. وحول السؤال لمن ينصاعون في حالة التضارب بين الشـريعة وبين أحكام القضاء المدني، أجاب ٢/٣ من اليهود بأنهم سـوف ينصاعون للقضاء المدني. في أوساط الحريديين كان هناك إجماع على الاستجابة لأوامر الشـريعة في حالة التضارب. أما العرب فقد انقسـموا حول هذا السؤال مع تفوق بسيط لمن أعلنوا أنهم سـينصاعون لأوامر الشـريعة (٤٨٪ مقابل ٤٤٪)، هذا مع العلم أنّ ردود فعل العرب لم تثبت هذا الأمر عند إقدام الكنيسـت على إقرار قانون يمنع الأذان، وذلك على عكس ما كان متوقعاً.

توافق أغلبيّة من السكان، على اختلاف انتماءاتهم، على ضرورة الحفاظ على النظام «الديمقراطـي»، أمـا من لا يوافقون على هذا الأمر، وهم قلّة في جميع الأحوال، فنجد أنّ لهم وجوداً جدّياً بين اليهود الحريديين في الأساس (٣٨٪ مقابل ٢٥٪ بين المتدينين الوطنيـين، ٢٣٪ مـن المحافظين المتدينين، ١٣٪ من المحافظين غيـر المتدينين و٧٪ من العلمانيين اليهود). أما بين العرب، فإنّ ٨٧٪ يؤيدون الحفاظ على النظام الديمقراطي خوفًا من أنّ الانتقال إلى أسلوب حكم آخر قد يحرمهم من حقوقهم كأقليّة.[٦٣]

يعتقد ٤٢٪ من الإسرائيليين أن هناك حاجة لقائد قوي لا يأخذ الكنيست بعين الاعتبار ولا يهتم بوسـائل الإعلام والرأي العام حتى تتمكن إسـرائيل من مواجهة المشاكل التي تواجهها. ومـن الجديـر بالقول إنّ نتنياهو يحاول أن يلعب دور هذا القائد، وخير دليل على ذلك، هجومه الشرس على وسائل الإعلام في السنة الأخيرة، وخلاله لم يخفِ حقيقة أنّ ما يواجهه في حربه

يُشير مؤشر الديمقراطية، في هذه السنة أيضاً، إلى أنّ المؤسسة الوحيدة التي تحافظ على مستوى ثقة مرتفع هي الجيش الذي يحظى بثقة ٩٠٪ من اليهود في إسرائيل.

لم يوافق أكثر من ٧٥٪ من العرب على الجملة التي تقول إنّ لإسرائيل حقاً في أن تعرّف كدولة يهوديّة

ضد الإعلام يرجع لكون الإعلام يسارياً يوجِّه له النقد باستمرار، كما بيّنا بإسهاب أعلاه.

أما من ناحية الكنيست، فهو لا يحتاج إلى خوض أي مواجهة معه بسبب تركيبته اليمينية المشاركة في الائتلاف، أو بسبب ضعف أحزاب المعارضة وتساوقها مع الرأي العام اليميني في إسرائيل في محاولة لاستجداء الأصوات. ويبدو أن مقتضيات دور الزعيم القوي في إسرائيل – نتنياهو هي من بين أسباب معركة نتنياهو ومؤيديه المقربين ضد الجهاز القضائي، حتى لا يقوم بكبح جماحه ومراقبة خطواته في القيادة.

على الرغم من انعدام الثقة بالمؤسسات السياسيّة، فإن معظم مواطني الدولة فخورون بكونهم إسرائيليين (٨٦٪ من اليهود)، في المقابل وجد مؤشر الديمقراطية أن الإسرائيليين يريدون الحفاظ على الديمقراطية ولكن دون منظمات حقوق إنسان. فمثلاً ٧١٪ من اليهود يظنون أنّ منظمات حقوق الإنسان والمواطن تلحق ضرراً بالدولة، وفي هذه النسبة ارتفاع بنسبة ١٥٪ عن المعطى نفسه في السنة الماضية.

نسبة اليهود الذين يوافقون على أنّ منظمات حقوق الإنسان، «جمعية حقوق المواطن»، و«بتسيلم» تلحق الضرر بالدولة.

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٠
٧١٪	٥٦٪	٥٢٪	٥٠٪

إضافة إلى ذلك، أكثر من نصف الجمهور اليهودي (٥٢,٥٪) يؤيدون سحب حق التصويت ممن لا يوافق على الإعلان عن أنّ إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي.

وحول الوضع الاقتصادي للدولة، ٣٦٪ يعتبرونه جيداً، و٤٠٪ يرونه متوسطاً، و٢٣٪ فقط يعتبرونه رديئاً. ٧٨٪ من اليهود و٦٠,٥٪ من العرب يعتقدون أنّ وضعهم الشخصي جيد. ٦٦٪ من الإسرائيليين متفائلون بشأن مستقبل إسرائيل.

غالبية اليهود في إسرائيل، على اختلاف انتماءاتهم السياسية فخورون بإسرائيليتهم (اليمين– ٩٢٪؛ المحسوبون على تيار المركز – ٩٠٪؛ واليسار ٦٥,٥٪)، معظم اليهود المتدينين من الحريديين والمتدينين الوطنيين اختاروا الهويّة اليهودية عند تعريف أنفسهم (٥٦٪، ٦٢٪). كذلك الأمر بالنسبة للمحافظين (متدينين وغير متدينين) اختاروا الهوية اليهودية هويتهم الأساسيّة؛ ولكن بالتساوي مع الهوية «الإسرائيلية». العلمانيون اختاروا وبشكلٍ واضح وقاطع الهوية «الإسرائيلية»، (٧٦٪).

أظهر البحث أنّ الهويات الطائفية (هويات الانتماء حسب بلاد الهجرة)، الهويات الطائفيّة (هويات الانتماء ٢٩٪ حسب بلاد الهجرة) كانت هامشية لدى جميع الفئات اليهودية إجمالاً.

إجمال

حاولنا في هذا الفصل رصد وتحليل الأزمة التي تعاني منها "الديمقراطية الإسرائيلية" كما تنعكس من خلال بعض المظاهر الرئيسيّة مثل: اتباع السياسة النيوليبراليّة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلي عن سياسة الرفاه الاجتماعيّ، والآثار المترتبة على ذلك مثل تفشّي الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية والضائقات المختلفة التي يعاني منها أصحاب الدخل المحدود الذين باتوا يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة ولإيجارات الشقق وخصخصة كافة مجالات الحياة.

ومن نافل القول أن لهذه الحال تأثير سلبي على السلوك السياسيّ الجماعيّ الذي يساهم في تحديد طبيعة النظام في إسرائيل وفي أي دولة في العالم.

المظهر الثاني لهذه الأزمة، الذي تناوله هذا الفصل بإسهاب يتعلّق بـ "متلازمة المال والسلطة" التي يكثر الحديث عنها في إسرائيل، وهي تساهم على نحو أساسيّ في تفشي الفساد السلطويّ كأسلوب عمل وحياة، وهو ما يحدث في إسرائيل فعلا. ولم تكن سنة ٢٠١٦ مختلفة عن سابقاتها فيما يتعلّق بتفشي الفساد في دوائر السلطة المختلفة، وفي السلطات المحليّة. ويقوم هذا الفصل باستعراض الظاهرة من خلال قضايا شبهات الفساد السلطوي التي تحوم حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والتي يبدو أنها ستجره إلى أروقة المحاكم قريبًا، ومن المرجّح أن تقصّر هذه القضايا فترة ولاية الحكومة الحالية.

ومن مظاهر الأزمة الأخرى التي تناولناها في هذا الفصل أيضًا محاولات نتنياهو وحكومته الحالية إخضاع وإسكات وسائل الإعلام في إسرائيل، والهجوم المتواصل للأوساط الحاكمة على الجهاز القضائي.

وفي نهاية الفصل حاولنا رؤية انعكاس هذه الظواهر الخطيرة من خلال مؤشر الديمقراطية في إسرائيل، وهو يكشف فعلا عن تدهور في مستوى الثقة بالمؤسسات المهمة التي تعرّضت لمحاولات النيل منها، ويعكس مميزات ثقافة سياسية لم تذوّت أبسط المبادئ الديمقراطية.

الهوامش

١ مؤسسة التأمين الوطني. تقرير الفقر والفجوات الاجتماعيّة. كانون أول ٢٠١٦.
https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/oni2015.aspx (شوهد في ٢٠١٧/٢/٢٠).

٢ لي يرون. تقرير الفقر: إسرائيل تواصل تبوّء موقع الصدارة في نسبة الفقر، وفي غياب المساواة بين دول OECD. هآرتس، ٢٠١٦/١٢/١٥
http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.3158693?=&ts=_1487931655167 (شوهد في ٢٠١٧/٢/٢٠).

٣ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور- أتياس. صورة الحالة الاجتماعية ٢٠١٦. القدس، ٢٠١٧.
http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialReport2016-3.pdf (شوهد في ٢٠١٧/٢/٢٠).

٤ للمزيد من تعريف الفقر وطريقة حساب خط الفقر لكل عائلة حسب عدد أفرادها انظروا: إيلانيت بار. **وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطوِّرة**. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٢-٦.
https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf (شوهد في ٢٠١٧/١/١٠).

٥ التوجه النسبي المتبع في المؤسسات الرسمية في إسرائيل وأغلب دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، حسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع.'تعتبر العائلة فقيرة، حسب هذا التوجه، إذا كانت تعيش حياة يقل مستواها، على نحو جدي، عن مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، حسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي يحدد حسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية، ولذلك فهو خط متغيّر من دولة إلى أخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجيات الأساسية، على الرغم من ذلك، يبقى مقياس خط الفقر مهماً لأنه يدل على الفجوات الطبقية (الاقتصادية - الاجتماعية) في كل مجتمع ويوجِّه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تفادياً للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن هناك بحثاً جدياً يجري في الكنيست ومؤسسة التأمين الوطني والحكومة لاعتماد تعريف آخر للفقر ينطلق من الاحتياجات لعيش حياة كريمة.

٦ يتأسس التقرير البديل للفقر على دمج نتائج ٤ أبحاث أجريت في سنة ٢٠١٥ حول موضوع الفقر ومواضيع متعلقة. عن الميثودواوجيا المعتمدة في التقرير، انظروا التقرير البديل ٢٠١٥، ص.٦.

٧ حتى سنة ٢٠٠٢، كانت سياسة الضرائب والمخصصات التي انتهجتها الحكومة تساعِد على ثبات مستوى الفجوات الاجتماعية وبقائه على ما هو عليه. تغيير سياسة الضرائب في ٢٠٠٢، باتجاه تقليص الضرائب المباشرة، وتقليص المخصصات في الوقت نفسه، أدى إلى اتساع الفجوات الاجتماعية. وهناك أبحاث تدل على أنّ أثر خفض المخصصات قد اقتصر على الشرائح محدودة الدخل التي تحتل العُشرين الأول والثاني على سلم التاريخ العشري لمستويات الدخل. هذا في حين كانت مساهمة خفض الضرائب على دخل هذه الشرائح غير ملحوظة نظراً لقلة هذا الدخل. هذا يعني أنّ الشرائح الضعيفة قد عوّضت خزينة الدولة من مخصصاتها على خفض الضرائب لجميع شرائح المجتمع ومن ضمنها الغنية. أبرز ضحايا التغيير المتواصل منذ ٢٠٠٢ في سياسة الحكومة في اتجاه تخفيض الضرائب والمخصصات هم المواطنون العرب الذين خسروا المخصصات من جهة، ولم يحصلوا على فرص عمل لزيادة مشاركتهم في سوق العمل مثل غيرهم، وذلك بسبب التمييز طبعاً، وبسبب البعد الجغرافي لمناطق سكناهم ومستوى التعليم المنخفض.

٨ عوفر كورنفلد، أورن دنيئيلي، **مصادر الفجوات في الدخل- سيرورات وسياسة**. مؤتمر منتدى «سبير»، كانون الأول ٢٠١٣،

٩ شلومو سفيرسكي، ايتي كونور أتياس. صورة الوضع الاجتماعيّة ٢٠١٦. كانون الثاني ٢٠١٧.
http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialReport2016-3.pdf (شوهد في ٢٠١٨/١/٢٠).

١٠ تقرير OECD Employment Outlook 2016
http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/employment/oecd-employment-outlook-2016_empl_outlook-2016-en#.WLMYQtJ97IU#page1 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠).

١١ تقري أدفا- صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٦ (مصدر ذكر سابقاً).

١٢ المصدر السابق.

١٣ مديرية التخطيط الإستراتيجي والاقتصادي في وزارة الصحة. تقرير انعدام المساواة ومجابهته- ٢٠١٥. القدس، كانون الأول ٢٠١٥
https://www.health.gov.il/publicationsfiles/inequality-2015.pdf (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠)

١٤ يمكن الاطلاع على التقرير الأخير لتدريج الدول على سلم الفساد على موقع «الشفافية العالمية»: https://www.transparency.org/ (شوهد في ٢٠١٦/١١/٢٥).

١٥ يُستدل من سلسلة مقالات نشرت مؤخراً عن الفساد في السلطات المحليّة في إسرائيل، أن في ٣٢ سلطة محلية مختلفة هناك رؤساء ومستخدمون يتبوؤون مناصب إدارية عالية أدينوا أو اتهموا مؤخراً بالانضمام إلى قافلة الفاسدين التي يتزايد عددها سنة بعد سنة. انظروا: شوكي سديه. بلاد، مدينة، رشوة، تحرّش جنسيّ: خارطة الفساد المحليّة- سلسلة مقالات. موقع ذي ماركر، ٢٠١٧/٢/١٦.
http://www.themarker.com/markerweek/CARD-1.3864260/mapathash (شوهد في ٢٠١٧/٢/١٩).

١٦ عن حالات الفساد التي كشف عنها تقرير مراقب الدولة في هذه السنة، انظروا: طالي حروتي- سوبر، وتسبي زرحيا. بين عدم الانتباه والعطب: هكذا تصرف المتنفذون في الكيرن كييمت ليسرائيل بمئات ملايين الشواكل وكأنها تعود إليهم. موقع صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٧/١/١٨ http://www.themarker.com/news/mevaker/1.3276384 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٢).

١٧ كل التفاصيل عن قضية بار أون–حبرون (الخليل) يمكن متابعتها على موقع الاشيدكلوبيديا، ويكيبيديا، تحت عنوان قضية بار أون–حبرون (الخليل) http://he.wikipedia.org – شوهد في ٣٠,١,٢٠١٧.

١٨ . كل التفاصيل عن «قضية عميدي» يمكن متابعتها على موقع ويكيبيديا، تحت عنوان «قضية عميدي». http://he.wikipedia.org (شوهد في ٣٠,١,٢٠١٧).

١٩ يارون دروكمان. تقرير مراقب الدولة: «شك في ارتكاب مخالفات جنائية» في الرحلات الجويّة لنتنياهو وعائلته بتمويل من رجال أعمال ومنظمات. موقع ynet، ٢٠١٦/٥/٢٤
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4806097,00.html (شوهد في ٢٠١٧/١/١٠)

٢٠ المصدر السابق.

٢١ دي ماركر: ربيب دروكر يكشف: التقرير الذي خُبِّئ، تمويل السفرات الجويّة لنتنياهو ومن دفع مقابل بيبي تورز لاند. موقع دي ماركر، ١,٢,٢٠١٥. www.theamrker/news/1.2553853.

٢٢ ينيف كوبوفتش وشارون فلوبر. الشرطة توصي بمحاكمة سارة نتنياهو في ثلاث قضايا بتهمة تلقي أموال عن طريق الغش. موقع هآرتس ٢٠١٦, ٥, ٢٩. http://www.haaretz.co.il/news/low/1.2958472 (شوهد في ٣٠,١,٢٠١٧).
وكذلك بنحاس وولف. المعالجة المرافقة التي اشتكت ضد سارة نتنياهو أقيلت من عملها. موقع Walla،٣١,٨,٢٠١١. http://www.walla.co.il/item/1855969. (شوهد في ٣٠,١١,٢٠١٦).

٢٣ دوف ألفون. العلاقات بين نتنياهو وبين المتهم الرئيس في «قضية النصب الأكبر خلال القرن». موقع هآرتس، ٢٠١٦/٣/٢٥
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2893869 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠)

٢٤ صحيفة هآرتس. ميلتشن اقتنى لسارة نتنياهو حليّاً بقيمة ٨٦٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٤. موقع هآرتس ٢٠١٧/١/٢٠
http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3425077 (شوهد في ٢٠١٧/٢/١٠).

٢٥ دفار ريشون. أقوال قائد الشرطة. موقع صحيفة دفار ريشون، ٢٢,١,٢٠١٧. http://www.davar1.co.il
(شوهد في ٣٠,١,٢٠١٧).

٢٦ غيدي فايتس. الشرطة تشك في أنّ نتنياهو تلقى هدايا تبلغ قيمتها مئات آلاف الشواقل – وهذه هي القضية الهامشية من حيثُ الخطورة. موقع صحيفة هآرتس ١,١,٢٠١٧؛ www.haaretz.co.il/law/premium-1.31922.

٢٧ غيدي فايتس. أرنون ميلتشن: الزوجان نتنياهو طالبا بالحصول على الشمبانيا والسيجار، وكانت طلبياتهما ترُسل بالأسماء السرية– «فروديم» (الوردية) و«عليم» (أوراق الشجر). موقع هآرتس ٢٠١٧/١/٢٠
http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3424344 (شوهد في ٢٠١٧/٢/٥)

٢٨ المصدر السابق. أما عن تفاصيل قضية الفساد في يسرائيل بيتينو، فراجعوا الفصل «المشهد الاجتماعي» في تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٥، رام الله ٢٠١٦.

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ غيدي فايتس. نتنياهو طالب بحليّ بقيمة ١٠٠٠٠ شيكل؛ ميلتشن: الطلبات جعلتني أشعر بالقرف. موقع هآرتس
http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3737768 (شوهد في ٢٠١٧/٢/١٠).

٣١ غالي غينات. هكذا أصبح رئيس الطاقم السابق في ديوان نتنياهو شخصاً مركزياً في ملف ٢٠٠٠. موقع Walla، ٢٠١٧/١/١٦
http://news.walla.co.il/item/3031795 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠).

٣٢ غاي بيلغ. الكشف عن تفاصيل جديدة ودراماتيكيّة في قضية نتنياهو–موزس: رئيس الحكومة يقترح على موزس بيع الصحيفة. موقع Mako, 13.1.2017.
http://www.mako.co.il/news-law/crime-q1_2017/Article-723e65521c89951004.htm (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠)

٣٣ يوسي يهوشوع، ايتمار أيخنر وايتان غليكمان. حرب الغواصات. صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٨,١١,٢٠١٦.
http://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4880856,00.h (شوهد في ٣٠,١١,٢٠١٦).

٣٤ أيالا حسون، دورون هرمان، باروخ قرا. ملف ٣٠٠٠ وملف ٤٠٠٠ ضد نتنياهو يكشفان؛ الشرطة تشن هجوماً على محيط رئيس الحكومة. أخبار القناة ١٠ وموقع nana، ٢٠١٧/١/٢٣. http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1229090
(شوهد في ٢٠١٧/٢/٢)

٣٥ في أعقاب إحدى جلسات محكمة العدل العليا بشأن إخلاء مستوطنة «عمونا» نظمت أمام مبنى المحكمة العليا في القدس، في يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١٢/٢٢، تظاهرة ضد ما سمي تنكيل المحكمة بأهالي «عمونا». وتمحورت الشعارات التي رفعها المتظاهرون حول: استبداد محكمة العدل العليا؛ تعالي قضاة المحكمة العليا يلحق الضرر بالجميع، وما إلى ذلك.

٣٦ في ٢١ تشرين الثاني من سنة ٢٠١٦، وفي أعقاب التماس قدمته حركة ميرتس ضد تعيين إيال كريم حاخاماً رئيساً للجيش الإسرائيلي على خلفية تفوّهات عنصرية تسمح لجنود اليهود باغتصاب نساء أعدائهم في الحرب، وأخرى معادية لفئات يهودية على خلفية ميولها الجنسية وغيرها، أصدرت محكمة العدل العليا أمراً احترازياً يوقف التعيين إلى حين الاستماع إلى تعقيب الرابي كريم على ما جاء في الالتماس بخصوص تصريحاته ومواقفه. وقد تمّ تعيين إيال كريم في المنصب المذكور في الأول من كانون الأول ٢٠١٦.

٣٧ زئيف كام. «عضو الكنيست موطي يوغيب: لنهدم محكمة العدل العليا بجرافة D9». موقع nrg.٢٠١٥/٧/٢٩.
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/169.html.

٣٨ المصدر السابق.

٣٩ موشيه شطاينمتس، بيكي أدمكر، وشبتاي بندت. يوغيب عاد إلى مهاجمة الجهاز القضائي – أعضاء كنيست غادروا القاعة احتجاجاً. موقع walla ٢٩,٧,٢٠١٧ (شوهد في ٢٠١٧/٢/٣).

معاريف أون لاين. نأور في أعقاب التهجّمات على المحكمة العليا: تعابير فظّة وحادة لا تتماشى مع الديمقراطية». موقع معاريف ٢٩,٣,٢٠١٦. www.maariv.co.il/news/Article-533696 (شوهد في ٢٥,١,٢٠١٧).

وفي حين كان يتوقع أن يُترك الهجوم المتكرر على المحكمة للأوساط السياسية غير الرسمية (أحزاب، كوادر سياسية وحتى أعضاء كنيست من اليمين)، نجد أنّ الأوساط الرسمية أيضاً مثل رئيس الحكومة، ووزير الطاقة، وزيرة القضاء، وغيرهم، كانوا رأس حربة في الهجوم على المحكمة، وهو ما استغربته وسائل الإعلام وغيرها.

كذلك كان من السهل فهم أن الاحتجاج العلني لهذه الأوساط الرسمية على قرارات المحكمة العليا في مجمل القضايا، التي حسمت فيها المحكمة خلافاً لرأي الحكومة، سيؤدي (هذا الاحتجاج) إلى محاولات حثيثة لتجاوز قرارات المحكمة عن طريق قوانين تسنها الكنيست، أي إلى تجاوز سلطة القانون. انظر:

دانا سومبرغ. نتنياهو حول إلغاء مخطط الغاز: «ليس هناك سبب للاحتفال، سنبحث عن أساليب للتغلب على الضرر الحاد». موقع معاريف، ٢٧/٣/٢٠١٦ (شوهد في ١٤,١٢,٢٠١٦).

www.maariv.co.il/news/politics/Artile-533350، وكذلك موقع شبكة nana والقناة العاشرة للتلفزيون:
news.nana10.co.il/Artile/?ArticleID=1155571.

www.maariv.co.il/news/politics/Artile-533350، وكذلك موقع شبكة nana والقناة العاشرة للتلفزيون:
news.nana10.co.il/Artile/?ArticleID=1155571.

٤٠ أييلت شاكيد. سكك مؤديّة إلى الحاكمية. ٢٠١٦/١٢/١٢، مجلة هشيلوح – النسخة الإلكترونية
http://hashiloach.org.il/%d7%a1%d7%99 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠).

٤١ أمري سدان. شاكيد في هجوم على محكمة العدل العليا: تأخذ وظيفة منتخبي الجمهور. موقع nrg، ٤/٤/٢٠١٦، (شوهد في ٩/١/٢٠١٧) www.nrg.co.il/online/1/ART2/765/719.html.

٤٢ في سنة ١٩٩٥ كانت نسبة ثقة الجمهور الإسرائيلي بمحكمة العدل العليا ٨٤٪، أما اليوم فقد تدهورت إلى ما دون الـ ٥٠٪. منذ قرارات محكمة العدل العليا في فترة تولّي القاضي أهارون براك رئاسة المحكمة في تسعينيات القرن الماضي حتى قرار المحكمة نفسه بشأن مستوطنة «عمونا»، تزداد أعداد المواطنين الذين يدعون أنّ القضاة يتجاوزون صلاحياتهم في العديد من الحالات، ويجب وقفهم عن التدخل في عمل الحكومة والكنيست.

٤٣ وكان قد بادر لاقتراح هذا القانون عضو الكنيست من حزب العمل (المعارض) إيتان كابل بهدف الحفاظ على حرية الصحافة من سيطرة رؤوس أموال لها مآرب وأهداف لا علاقة لها بالعمل الصحافي ودور وسائل الاعلام في المجتمع. أقرّ اقتراح القانون المذكور بالقراءة التمهيدية بأغلبية كبيرة في نهاية سنة ٢٠١٤، ما أثار غضب نتنياهو وجعله يصرِّح علنا بأنه مستعد لتفكيك الحكومة للحؤول دون إقرار القانون. ومن المعروف، كما ذُكر في سياق آخر في هذا التقرير، أن الملياردير شيلدون إدلسون الذي حقق ثروته في أميركا في قطاع الترفيه والقمار والكازينوهات، قد وضع تحت إمرة نتنياهو وخدمته صحيفة واسعة الانتشار، توزّع مجاناً في إسرائيل، هي صحيفة «يسرائيل هيوم». وقد تضمّن الاقتراح المذكور منع توزيع أعداد الصحيفة مجاناً وإلزام الناشر ببيعها.

٤٤ في أعقاب قضية «ملف ٢٠٠٠» الذي نتطرق إليه في باب الفساد من هذا الفصل، يعتقد بأن نتنياهو سيتخلى، إما طوعاً أو اضطراراً بأمر من المحكمة، عن وزارة الإعلام لأحد الوزراء الحاليين في حكومته ميري ريغف أو تساحي هنغبي أو أوفير أكونيس أو رئيس الائتلاف دافيد بيتان، وجميعهم موالون لنتنياهو في الليكود والحكومة.

٤٥ حتى يومنا هذا، تتطرّق المقالات والتقارير التي تتناول موضوع علاقة نتنياهو وحكومته بوسائل الإعلام إلى ذلك الخطاب الشهير لنتنياهو الذي ركّز فيه على دعم الإعلاميين لخصمه، وصرخ واصفاً حالتهم: «إنهم خا–ئِ–فون!» مكرراً الجملة مرةً تلو الأخرى. أراد نتنياهو من تحريضه هذا ضد الإعلام، في حينه، حثّ قوى اليمين وكوادر ناشطيها وإثارتهم، كما سعى إلى إثارة مشاعر الجمهور الإسرائيلي ضد ما يسمى اليسار في إسرائيل وما يرمز إليه بـ«اليسار» في تاريخ إسرائيل. ومن المعروف أن كثيرين من قادة اليمين في دول مختلفة في العالم كانوا يهاجمون «الصحافة الليبرالية واليسارية» في محاولاتهم تجنيد التأييد (هكذا، على سبيل المثال، فعل ريتشارد نيكسون، ومارغريت تاتشر وآخرون من المحافظين واليمينيين).

٤٦ يونتان ليس. المفاوضات الائتلافية: نتنياهو يعمل على إضافة بند يمكنه من إحكام سيطرته على الإعلام. موقع هآرتس، ٢٠١٥/٤/٢٨. http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2624232 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٤٧ انظروا مقالاً نشر في صحيفة نيويورك تايمز حول خطوات نتنياهو ضد وسائل الإعلام:
Ruth Margalit. How Benjamin Netanyahu Is Crushing Israel's Free Press. New York Times, 30/7/2016.
https://www.nytimes.com/2016/07/31/opinion/sunday/how-benjamin-netanyahu-is-crushing-israels-free-press.html?_r=0 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

كذلك، انظروا: ناتي طوكر. هل يسعى نتنياهو إلى وجود تنافس في الإعلام؟ تذكروا ١٢ تشرين الثاني، ٢٠١٤. موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/٧/٢٤. http://www.themarker.com/advertising/1.3016439 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٤٨ مع ذلك، هناك بعض الصحافيين الذين يبادلون نتنياهو العداء نفسه الذي يبديه تجاه وسائل الإعلام ويهاجمونه بشكل حاد جداً في كل مناسبة. وقد ذكرنا في موقع آخر من هذا الفصل طبيعة العلاقة بين نتنياهو وبين صحيفة «يديعوت أحرونوت» ومحاولاته التغلب على عداء الصحيفة له.

٤٩ وهذا ما يفسر حدة هجومه على وسائل الإعلام التي تعمل بجهدٍ من أجل زعزعة هذه المكانة، بمحاولة الكشف عن سيئاته الشخصيّة (أو سيئات زوجته، التي تتدخّل بشدّة في شؤون الدولة).

٥٠ على الرغم من هذا الجانب الذي اعتبر إيجابياً، تعرّض القانون إلى نقد من عاملي سلطة البثّ القديمة القلقين على ظروف عملهم في المقام الأول، والمتحسبين من أن يخضعوهم لعملية انتقاء سياسيّ للتحكّم بتحديد من يدخل الاتحاد الجديد.

٥١ ألكسندر كاتس. أهذا هو سبب الإلغاء؟ بيطان غير راض عن تركيبة المستخدمين في اتحاد البث– «كان». الموقع الإخباري آيس، ١٩,١٠,٢٠١٦. http://www.ice.co.il/media/news/article/453157 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٢ «نتنياهو يلقي قنبلة: سأحلّ الاتحاد أو أحل الحكومة. موقع أخبار سروجيم (موقع المتدينين الوطنيين)، ٢٠١٦/١٠/٣١ http://www.srugim.co.il/165007-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95-%D7%9E%D7%98%D7%99%D7%9C-%D7%A4%D7%A6%D7%A6%D7%94-%D7%90%D7%A4%D7%A8%D7%A7-%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%AA%D7%90%D7%92%D7%99%D7%93-%D7%90%D7%95-%D7%90%D7%AA-%D7%94 (شوهد في ٢٠١٦/١/٢٥).

٥٣ في مقابلة لقناة إذاعة الجيش مع الوزيرة ريغف، أجريت في برنامج صباحي بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١، قالت الوزيرة على نحو صادم: «وما قيمة الاتحاد إذا كنا لا نسيطر عليه»؟ انظروا: موقع قناة الجيش http://glz.co.il/1064-87016-he/Galatz.aspx (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٤ تسفي زرحيا. «لا أستبعد تغييراً في المواقف وإعادة فتح سلطة البث من جديد. موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/١٠/١٨. http://www.themarker.com/news/1.3096478 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٥ انظر هامش رقم ٩، كذلك انظروا ناتي طوكر. «نتنياهو: آسف على إقامة اتحاد البث. فاتني الأمر بسبب عملية الجرف الصامد». موقع هآرتس، ٢٠١٦/٨/٩
http://www.haaretz.co.il/whtzMobileSite/1.3032572 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٦ إضافة إلى المناكفات الشخصية على خلفية سياسية بين نتنياهو والشخصيات السياسيّة الأخرى، يقول كحلون إن إغلاق الاتحاد سيكلف خزينة الدولة نحو ٤٠٠ مليون شيكل، ولذلك فهو يعارضه. ومن المعروف أن لكحلون حق النقض على كل خطوة للحكومة تكلّف ١٠ ملايين شيكل فما فوق. انظروا: دفنا ليئيل. المعركة على اتحاد البث العام: إغلاق أم تسوية؟ أخبار القناة الثانية، موقع ماكو، ٢٠١٦/١٠/٣٠
http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2016/Article-089016b6dc61851004.htm (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٧ أخبار القناة الثانية. الوزيرة ريجف ضد غالي تصاهل: «ألا يتورّعون عن بث برنامج عن محمود درويش؟ لقد انحرفوا عن المسار.» موقع ماكو، ٢٠١٦/٧/١٩. http://www.mako.co.il/news-israel/local-q3_2016/Article-2056785c2040651004.htm (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٣).

٥٨ نوعم أمير. قائد محطة غالي تصاهل استدعي لاستيضاح انضباطيّ من وزير الأمن ليبرمان. موقع معاريف، ٢٠١٦/٧/٢١ http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-550232 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٩ شارون فولبر وناتي طوكر. في أعقاب استقصاء «هآرتس»: المستشار القضائي للحكومة منع نتنياهو من التعاطي بشؤون رجل الأعمال شاؤول ألوفيتش. صحيفة هآرتس، ٦,٢٠١٦,١٥. http://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.2976637 (شوهد في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٦٠ جاد بيرتس. مراقب الدولة يفحص اتخاذ القرارات بشأن بيزك في وزارة الإعلام. موقع غلوبس ٢٠١٦/٦/٣٠.
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001136478 (شوهد في ٢٠١٦/١/١٥).

٦١ إليحاي فيدال. هدية نتنياهو لألوفيتش: بدأت عملية توحيد الشركات في مجموعة بيزك. موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/١٢/٢٣ http://www.themarker.com/technation/1.3170101 (شوهد في ٢٠١٧/١/٢٠).

٦٢ تمار هيرمان وآخرون. مؤشر الديمقراطيّة الإسرائيلية ٢٠١٦. القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة، ٢٠١٦.

٦٣ ايتمار أيخنر. مؤشر الديمقراطية: الإسرائيليون يثقون قليلاً بالسياسيين، بالشرطة وبالمحكمة. موقع ynet، ٢٠١٦/١٢/١٩ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4894766,00.html (شوهد في ٢٠١٧/١/١٠).